«الهيئة» تطلق خطة أسواق رأس المال المستدامة بعد طرحها للحوار مع أطراف الصناعة المالية

أوراق مالية

مجلة متخصصة | العدد السابع عشر | جمادى الأولى 1440 - يناير 2019

اتفاق بين «الأوراق المالية» و«سلطة دبي» و«أبوظبي العالمي» لترخيص صناديق الاستثمار بهدف ترويجها في مناطق اختصاص كل منها

الهيئة تنظم المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية للإفصاح الإلكتروني

«الأوراق المالية» تطلق مبادرة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

مجلس إدارة «الهيئة» يوجه بإعداد نظام خاص بالتمويل الجماعي

عزيزي المستثمر..

لحمايـة استثماراتـك.. تجنـب إصدار أي أوامـر موقعـة علـى بياض لشـركة الوساطة أو أي من العاملين لديها

المحتويات

مجلس إدارة «الأوراق المالية» يوجه بإعداد نظام خاص بالتمويل الجماعي 6

ورش عمل لممثلي شركات الوساطة لمناقشة متطلبات تقديم أنشطة استثمارية ترتقي بالخدمة المقدمة 10

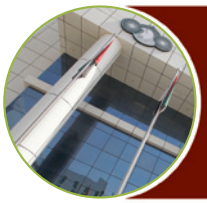

د. عبيد الزعابي يفوز برئاسة لجنة الأسواق الناشئة بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو» 11

«الأوراق المالية» تطرح مسودة حقوق المستثمرين في الأسواق المالية 14

«الهيئة» تنظم المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية للإفصاح الإلكتروني 18

ملف التوعية

- 6 أساسات يجب مراعاتها قبل الاستثمار في السلع
- 3 شروط تمنح المساهمين حق طلب التفتيش على شركاتهم
- ضوابط لضمان ممارسة المساهمين في الشركات لحقوقهم
- 5 أساسيات لحماية حقوق المساهمين في الشركات العامة
- 7 حقوق للمساهمين أثناء انعقاد «عموميات» الشركات

30 إلى 40

غلاف العدد

إكسبو 2020
دبي، الإمارات العربية المتحدة

أوراق مالية

مجلة متخصصة تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الهيئة ولا تتحمل إدارة المجلة أو الهيئة أي مسؤولية تترتب عليها

جائزتي برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي Sheikh Khalifa Government Excellence Awards

شهادة الايزو 9001:2008 لنظم الجودة ISO 9001:2008 certified

لنتواصل بلا حدود
في أي وقت وفي أي مكان

الآن.. وبعد أن أصبحت خدمات هيئة الأوراق المالية والسلع بمتناول يدك أينما كنت وفي أي وقت شئت على أي من أجهزة بلاك بيري وآي باد وآي فون وأندرويد وويندوز، فقد أصبح بإمكانك الاطلاع على قانون الهيئة والأنظمة الصادرة بمقتضاه وكذلك التعميمات والقرارات ذات الصلة، بالإضافة إلى الاستفادة من ميزة محرك البحث المتوفرة بكل من اللغتين العربية والإنجليزية.

http://www.sca.gov.ae/apps

www.sca.gov.ae

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

م. سلطان بن سعيد المنصوري

يتزامن صدور هذا العدد من مجلة "أوراق مالية" مع انطلاق فعالية "أسبوع الحوكمة" التي تعقد بمبادرة من هيئة الأوراق المالية والسلع وذلك إيماناً منها بأهمية الحوْكمة والانضباط المؤسسي ودوْرها في دعم أسس التطور والنمو الاقتصادي وخلق بيئة اقتصادية نشطة.

ولا شك أن الأهمية التي توليها الهيئة للحوكمة ووضعها في صدارة قائمة أولوياتها إنما هي بمثابة انعكاس للمضامين التي يحملها هذا المفهوم وإدراك لما يعبر عنه من إعلاء لمبدأ الإدارة الرشيدة ودورها في نجاح المشاريع الاقتصادية على وجه العموم سواء كان في الشركات المساهمة العامة والمدرجة أم في المؤسسات المالية المختلفة وتعبير عن أهميته في التصدي للمخاطر الجديدة والناشئة في أسواق رأس المال العالمية.

وفي الواقع فإن دولة الإمارات العربية المتحدة أخذت على عاتقها -حرصا منها على تلافي الوقوع في الأزمات وتفادي آثارها- تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة على كافة الشركات والمؤسسات العاملة في الدولة باعتباره هدفاً استراتيجياً تسعى إلى إنجازه، وذلك اقتناعا منها بأهمية هذه القواعد في دعم الانضباط المؤسسي وترسيخه فضلاً عن دورها في تعزيز الشفافية والعدالة والاستقلالية والممارسات السليمة للأعمال، وذلك بعدما ظهر جلياً للعيان أهمية تبني الحوْكمة وتطبيقها باعتبارها إطار فعال يتم من خلاله توجيه أعمال الشركات ومراقبتها على أعلى مستوى ضماناً لتحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية.

وبالنظر إلى أن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين ومجموعة أصحاب المصلحة الآخرين، كما توفر حوكمة الشركات أيضاً الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة، وتقرير الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء ... يتبين أن الحوكمة الجيدة للشركات ينبغي أن توفر حوافز مناسبة وعادلة لمجلس إدارة الشركة بغرض العمل على تحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهميها، كما ينبغي أن تسهّل عملية الرقابة الفعالة. ومن هنا تبرز الحاجة لوجود نظام فعال لحوكمة الشركات في داخل كل شركة على حده، وفي الاقتصاد ككل للمساعدة على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق ومما يترتب عليه من خفض لتكلفة رأس المال، وإلى جانب تشجيع المنشآت على استخدام الموارد بطريقة أكثر فعالية وكفاءة بما يعمل على تدعيم النمو الاقتصادي للدولة .

لقد أصبحت الحوكمة بذلك أداة مهمة للتعامل مع مجموعة من الضغوط الاقتصادية الإدارية والتنظيمية الناتجة عن توسع وتطور أعمال الشركات والمؤسسات المالية وعولمة أنشطتها وتنوع ملاكها وأصحاب المصالح المعنيين.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي بادرت هيئة الأوراق المالية والسلع العام 2007 بإصدار "ضوابط حوكمة الشركات المساهمة العامة"، بما يتفق مع المبادئ التي أقرتها المنظمات الدولية المعنية، والتشريعات المقارنة، وقد راعي القرار- في ذات الوقت- الإطار القانوني والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

وتجاوباً مع المتغيرات الاقتصادية والتطورات التي شهدها سوق المال تم في أعقاب ذلك إصدار القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي والذي جرت عليه عدة تعديلات.

ولا شك أن التعديلات التي طرأت على ضوابط الحوكمة إنما جاءت انعكاسا لتجربة الشركات المدرجة الخاضعة لهذا القرار وبما يحقق أكبر فائدة ممكنة للشركات والاقتصاد الوطني من تطبيق هذه الضوابط، والتي استهدفت رفع مستويات الكفاءة في إدارة الشركة والتدقيق على حساباتها والتحديد الواضح لبعض المفاهيم.

واستهدفت التعديلات التي تضمنها قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (7/ر.م) لسنة 2016 بشأن "معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة" الوصول بإدارة الشركة إلى تحقيق مبادئ الإدارة الرشيدة عن طريق تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية لكافة المساهمين مع مراعاة مصالح العمل والعاملين والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدى إلى تعزيز الاستثمار، وذلك بالاستناد إلى المعايير الرئيسية والمبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات التي توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والتي تتلخص في توفير إطار فعال لحوكمة الشركات وحقوق المساهمين والمعاملة العادلة للمساهمين والإفصاح والشفافية ومسئوليات مجلس الإدارة ودور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة".

ومن المعروف – بصفة عامة- أن وجود معايير حوكمة قوية يؤدي إلى تحسين فرص الحصول على رأس المال، ويساعد على النمو الاقتصادي، وبالأخذ في الاعتبار أن حوكمة الشركات يتيح لها أن ميزة التمتع بأبعاد اجتماعية ومؤسسية أوسع، لذا فإن وضع قواعد سليمة للحوكمة ينبغي أن يركز على تحقيق قيم النزاهة والشفافية والمساءلة والمسؤولية لكل من أصحاب المصلحة والمساهمين، ولكي تكون فعالة وتحكمها القيم الأخلاقية، ومن ثم فإن توافر عناصر مثل ضمان حقوق الملكية الخاصة، ووجود نظام قضائي فعّال، يعد أمراً ضرورياً لترجمة قوانين ولوائح حوكمة الشركات إلى ممارسات واقعية وعملية.

وفي الوقت الراهن فإن الهيئة بصدد تطوير نظام حوكمة الشركات وفق المستجدات العالمية بهذا الشأن بما يرتقي به ليواكب أفضل المعايير الدولية والممارسات العالمية في هذا الخصوص، وبحيث يشتمل على معايير للاستدامة والمسؤولية البيئية والمجتمعية للشركات المساهمة العامة بما يمكن من توفير قنوات تمويل للمشاريع الصديقة للبيئة (أو ما يسمى بأسواق المال الخضراء) بحيث يتم تيسير متطلبات الاصدار والادراج لهذه الشركات وتوفير منصات لتداول أوراقها المالية، ورفع مستوى الشفافية والافصاح عن المسائل المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة والاستثمار المستدام لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة.. ايمانا من الهيئة بالدور المهم الذي تلعبه أسواق رأس المال في دعم الاقتصاد المستدام. وستواصل الهيئة العمل مع شركائها الاستراتيجيين بهدف تفعيل هذه المبادرات وتنفيذها على الأرض الواقع لتحقق كافة الأهداف المرجوة منها.

عزيزي المستثمر.. احرص على الاطلاع على
«دليل حقوق المستثمرين في الأوراق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة»
عبر البوابة الإلكترونية للهيئة www.sca.gov.ae

هيئة الأوراق المالية والسلع
Securities & Commodities Authority

United Arab Emirates

دليل
حقوق المستثمرين في الأوراق المالية
بدولة الإمارات العربية المتحدة

عزز معلوماتك..
نمو استثماراتك..

المشروع الوطني لتوعية
المستثمرين بالأسواق المالية

كلمة الرئيس التنفيذي

د. عبيد سيف الزعابي

تسعى الهيئة للتطوير الدائم والمستمر للنظام الإشرافي والرقابي وفي نفس الوقت العمل مع الأسواق المالية لتطوير منتجات جديدة مثل المشتقات المالية، وكذلك تنظيم حملات تسويقية لاستقطاب المستثمر المؤسسي مثل صناديق الاستثمار والتنسيق مع المؤسسات الاستثمارية الأخرى للاستثمار في أسهم منتقاة للشركات ذات الأداء العالي.

كذلك فإن الهيئة في المراحل الأخيرة من الانتهاء من إنجاز مسودة قانون الهيئة والذي سوف ينظم إنشاء صناديق حماية المستثمر، وصندوق أمانات المستثمرين، وصندوق ضمان التقاص والتسوية، إضافة إلى تنظيم جوانب استثمارية وتطوير الجانب الرقابي والإشرافي على الأسواق المالية.

وبشكل عام فإننا متفائلون بتصحيح اتجاهات الأسواق العالمية وحدوث تعافي وارتدادات إيجابية بخصوص الأسواق المالية في الدولة، والتي تمثل الآن فرص للمستثمرين في الاستثمار في أسهم العديد من الشركات ذات الأسعار المنخفضة والأداء المالي المتميز.

كما نود التنويه إلى أن لدى الهيئة خارطة طريق حتى العام 2021 تتضمن قائمة أولويات للمشاريع الي تعمل عليها خلال العام الجديد يأتي في صدارتها: الوصول إلى أسواق مالية متقدمة واستيفاء الترقية على المؤشرات العالمية لأسواق متقدمة مما سيزيد من جذب الاستثمارات الدولة للدولة، وكذلك أسواق مالية مستدامة، وإيجاد سوق رأس مال إسلامي رائد، ونظام حوْكمة متقدم وفق أفضل الممارسات العالمية، والعمل على تحويل شركات الوساطة لتصبح شركات خدمات مالية متكاملة، إضافة إلى تنظيم التكنولوجيا المالية FinTech، وتنظيم الإصدارات الأولية لأدوات الرمزية ICO's وتداولها على تقنية block chain، وتطوير حلول مبتكرة في مجال التنظيم والرقابة في أسواق رأس المال، وتوفير مصادر غير تقليدية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إطلاق مبادرة تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs بالتعاون مع بعض مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارات المختلفة بالدولة ، والحفاظ على تصنيف دولة الإمارات ضمن قائمة أفضل 10 دول في مجال التنافسية (مؤشر حماية المساهمين الأقلية)، كما تتضمن قائمة أولويات الهيئة كذلك إطلاق مبادرات مشتركة مع الأسواق المالية لزيادة عمق السوق وحجم السيولة.

ومن أهم الأنظمة التي تعمل الهيئة على إصدارها خلال الفترة القادمة والتي من شأنها أن توفر أدوات مالية جديدة وتمكن المستثمرين من تنويع استثماراتهم، وتحقيق المزيد من التحوط من المخاطر:

- تنظيم إصدار للأسهم الممتازة.
- تنظيم نشاط التمويل الجماعي القائم على الملكية.
- مشروع نظام المستشار الذكي.
- وتطوير فئات الإدراج وتصنيفها للشركات المدرجة.
- تطوير تطبيقات ذكية ضمن المشروع الوطني للتوعية الاستثمارية والشمول المالي.
- إطلاق شركات التقاص.
- منظومة تطوير مؤسسات السوق لتصبح مؤسسات خدمات مالية متكاملة.
- تنظيم الإصدارات الأولية من الأدوات الرمزية ICOs
- تحديث نظام الحوكمة، ليشمل استمرارية الأعمال، والمسؤولية الاجتماعية، وضوابط تعيين أعضاء مجالس الإدارات.
- إعداد نظام لاعتماد والرقابة على أعمال المدققين وضمان جودة أعمال المدقق الخارجي.
- تطوير منظومة أسواق رأس المال الخضراء والمستدامة.

عقد اجتماعات برئاسة معالي سلطان المنصوري

مجلس إدارة «الأوراق المالية» يوجه بإعداد نظام خاص بالتمويل الجماعي

عقد مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع اجتماعه السادس (من الدورة السادسة للمجلس) في مقر الهيئة بدبي برئاسة معالي المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس الإدارة.

وناقش الاجتماع عدداً من المبادرات التي تستهدف تطوير منظومة الأنشطة والخدمات المالية المرتبطة بقطاع الأوراق المالية بالدولة لتضاهي أفضل المعايير والممارسات الدولية. وتناول الاجتماع عدداً من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية.

مقترح بتعديلات على النظام الخاص بطرح وإصدار أسهم الشركات المساهمة العامة لوضع آلية احتساب علاوة إصدار وتنظيم آليات إصدار بخصم

وأعدت إدارة الهيئة مقترحاً لإصدار نظام خاص بالتمويل الجماعي يُعنى بحصول طالب التمويل على مبالغ مالية محددة من المستثمرين مقابل حصص تأسيس أو زيادة رأس مال الشركة، وذلك من خلال نظام تشغيل الكتروني (المنصة) مبرمج لعرض طلبات التمويل الجماعي في السوق.

واستعرض المجلس أهم ملامح مشروع النظام المقترح، واطلع على عرض توضيحي بشأن نظام ترخيص نشاط مشغل منصة تمويل جماعي، ووجه نحو المضي قدماً في استكمال محاور المشروع وإعداد النظام حسب الخطة الموضوعة، مع التأكيد على أن يتضمن النظام حماية حقوق الممولين من خلال منصة التمويل الجماعي، وكذلك ضمان وضع إجراءات رقابية تكفل سلامة التطبيق وتقليل المخاطر، والحرص على معرفة مشغل النظام بعملائه من خلال نماذج "اعرف عميلك"، مع مراعاة أن تقوم الهيئة بتطبيق أفضل الممارسات العالمية في إعداد النظام فضلاً عن التشاور مع الصناعة والأسواق محلياً ودولياً خلال عملية إعداده.

تعديل النظام الخاص بطرح وإصدار أسهم الشركات المساهمة العامة

بالإشارة الى نص المادة (196) من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية، وفي إطار دور الهيئة في مراجعة التشريعات والإشراف عليها ومتابعة تطبيقها في الأسواق، ونظراً لما ارتأته إدارة الهيئة بشأن دعم الشركات المساهمة العامة وضعت إدارة الهيئة مقترحاً لتنظيم آليات زيادة رأسمال الشركات المساهمة العامة من خلال الآليتين التاليتين:

- إصدار أسهم جديدة بعلاوة إصدار- إعمالاً لقانون الشركات التجارية- بما يحقق فوائد للشركة والمساهمين؛ حيث تضاف لاحتياطات الشركة للتوسع في أعمالها وزيادة عوائدها بما ينعكس إيجاباً على السهم والمساهم ويدعم المركز المالي للشركة بما يتيح زيادة توزيع الأرباح على المساهمين مستقبلاً.
- إصدار أسهم جديدة بخصم إصدار، لتمكين الشركات التي تقل القيمة السوقية لأسهمها عن قيمتها الإسمية من إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال؛ بحيث يتم إصدار الأسهم الجديدة بقيمة لا تزيد عن القيمة السوقية لتشجيع المستثمرين على الاكتتاب وتقوية المركز المالي للشركة.

وعليه استعرض مجلس الإدارة جدول التعديلات المقترحة على قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (11/ر.م) لسنة 2016 بشأن النظام الخاص بطرح وإصدار أسهم الشركات المساهمة العامة، وأقر وضع آلية إصدار أسهم جديدة بـ"علاوة إصدار" وتنظيم آليات إصدار أسهم جديدة بـ"خصم إصدار".

واطلع المجلس على المذكرة المعدة من الهيئة بشأن معالجة أسهم الخزينة. وفي هذا الإطار وافق المجلس على السياسة المقترحة من ادارة الهيئة بشان خيارات التصرف بأسهم الخزينة و المتوافقة مع قانون الشركات وأنظمة الهيئة في هذا الشأن.

وفي شأن متصل، وجه المجلس بالنظر في وضع نظام لمراقبة أداء مدققي الحسابات ووضع المتطلبات والمعايير التي من شأنها ان تضمن حسن أدائهم لمهامهم، وذلك من خلال وضع تنظيم خاص للرقابة على جودة اعمال التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة، والتنسيق مع وزارة الاقتصاد فيما يتعلق بتطبيق نفس المعايير على مكاتب التدقيق الخارجية الشركات الأخرى الواقعة تحت إشراف الوزارة، وكذلك وضح مقترح لتاهيل مكاتب التدقيق الوطنية لاعتمادها.

أسبوع المستثمر العالمي

واستعرض المجلس تقريراً بشأن مشاركة الهيئة في فعاليات "أسبوع المستثمر العالمي 2018" الذي نظمته الـ "أيوسكو"، في مطلع شهر اكتوبر الماضي، وذلك بمشاركة كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وبورصة دبي للذهب والسلع في هذه الفعاليات، وتضمنت أنشطة توعوية عبر وسائل الإعلام (الفضائيات والصحف)، وأنشطة توعوية من خلال الاتصال المباشر (الندوات والحلقات النقاشية والجولات التعريفية للطلبة في قاعات التداول بالأسواق المالية)، وأنشطة توعوية عبر حسابات الهيئة على شبكات التواصل الاجتماعي (مسابقة ثقافة مالية، ونشر فيديوهات توعية كارتونية، ورسائل توعية قصيرة)، وكذلك طرح مسودة وثيقة حقوق المستثمر للنقاش المجتمعي داخل الصناعة.

أولويات مشاريع ومبادرات الهيئة

وأحيط المجلس علماً بالمذكرة المعدة من قبل إدارة الهيئة بشأن الأولويات الرئيسية لمشاريع ومبادرات هيئة الأوراق المالية والسلع حتى عام 2021، كما وجه المجلس إدارة الهيئة نحو نشر تلك الاولويات على الموقع الخارجي للهيئة متضمنة التفاصيل المرتبطة بكل موضوع، وذلك بهدف إتاحتها أمام الجمهور، ووجه نحو التنسيق الدائم مع الشركاء

اعتماد مشروع تنظيم عقود المشتقات

عقد مجلس إدارة الهيئة اجتماعه الثالث (من الدورة السادسة للمجلس) في مقر الهيئة بدبي برئاسة معالي المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس الإدارة.

وقد ناقش المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية، وأبرزها.

مشروع تنظيم المشتقات

اعتمد المجلس قراراً لتنظيم عقود المشتقات. ووفق القرار فقد تم تعريف عقود المشتقات على أنها عقود مالية محددة القيمة من قبل طرفي العقد، وتشتق تلك العقود قيمتها من قيمة الأوراق المالية المتضمنة، وتعتمد على تغير قيمة تلك الأوراق، كما عرف القرار عقود المشتقات المنظمة على أنها عقود مشتقات صادرة بناءً على تنظيم وضوابط وشروط ومعايير السوق. وقد أوضحت المادة (2) من المشروع أن عقود المشتقات تعد ورقة مالية تخضع لأحكام هذا القرار، ويقع باطلاً كل تعامل في عقود المشتقات يخالف أحكام هذا القرار. كما قسمت المادة عقود المشتقات المنظمة إلى: عقود مشتقات منظمة على الأوراق المالية أو المؤشرات المحلية الصادرة وفقاً لشروط وضوابط السوق، وعقود مشتقات منظمة على الأوراق المالية الأجنبية، صادرة وفقاً لشروط وضوابط السوق بعد الحصول على موافقة الهيئة، وعقود مشتقات منظمة على الأوراق المالية أو المؤشرات المحلية صادرة وفقاً لشروط وضوابط السوق الأجنبي بعد الحصول على موافقة الهيئة. وأوجبت المادة إدراج وتداول عقود المشتقات المنظمة لدى السوق وفقاً للضوابط الصادرة عنه والمعتمدة من قبل الهيئة.

كما يلتزم المتعاملون في عقود المشتقات غير المنظمة (OTC) على الأوراق المالية أو المؤشرات المحلية بتسوية وتقاص تداولات تلك العقود من خلال شركة التقاص المركزي.

تعديل نظام الوساطة

أصدر معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، القرار رقم (27/ ر.م) لسنة 2018 بشأن "تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (27) لسنة 2014 الخاص بنظام الوساطة في الأوراق المالية".

يأتي القرار انطلاقاً من دور الهيئة في تطوير قطاع الأوراق المالية ورفع كفاءة سوق رأس المال بالدولة بصورة تضمن حماية المستثمرين، كما يأتي القرار كذلك تجاوباً مع المقترحات التي رفعتها عدد من شركات الوساطة للهيئة (عضو تداول وتقاص) لتمكينها من توفيق أوضاعها وتسوية معاملاتها بما يتوافق مع النظام الجديد.

ومن شأن هذا التعديل أن يسهم في الحفاظ على شركات الوساطة ذات القيمة المضافة، مع إلزام الشركة- في الوقت نفسه- بالاحتفاظ بوضع وموقف مالي قوي بشكل مستمر.

وبمقتضى القرار، نصت المادة (1) أنه يجري تعديل البند (4) من المادة (4/أولاً) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (27) لسنة 2014 الخاص بنظام الوساطة في الأوراق المالية، ليكون نصه على النحو الآتي:

"ألا يقل رأس المال المدفوع عن مبلغ (3) مليون درهم إماراتي بالنسبة لشركة الوساطة (عضو التداول)، و(30) مليون درهم إماراتي بالنسبة لشركة الوساطة (عضو التداول والتقاص)".

كما نصت المادة (2) أنه يضاف البند (12) إلى المادة (4/ أولاً) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (27) لسنة 2014 الخاص بنظام الوساطة في الأوراق المالية، ليكون نصه على النحو الآتي:

"الحفاظ على صافي حقوق ملكية بنسبة لا تقل عن 75% من رأس المال المدفوع بشكل مستمر".

كما تضمن القرار في المادة (3) تعديل البند (4) من المادة (11) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (27) لسنة 2014 الخاص بنظام الوساطة في الأوراق المالية، ليكون نصه على النحو الآتي:

"أن لا تقل قيمة الضمان البنكي عن (1) مليون درهم إماراتي بالنسبة لشركة الوساطة (عضو التداول)، و(20) مليون درهم إماراتي بالنسبة لشركة الوساطة (عضو التداول والتقاص)". ويسري القرار من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية فيما يتعلق بالمادة (3)، وبعد (3) أشهر من تاريخ النشر بالنسبة للمادتين (1) و(2).

الاستراتيجيين وأصحاب العلاقة في تنفيذ الخطط المرتبطة بتلك الأولويات.

واستعرض المجلس بالتفصيل خارطة الأولويات الرئيسية لهذه المشاريع والمبادرات، والتي تم إعدادها بهدف توعية الشركاء الاستراتيجيين بشأن أولويات الهيئة في السنوات القادمة، ضماناً لتضافر الجهود والعمل ضمن الفريق الواحد لتحقيق هذه المبادرات.

وتتضمن هذه الأولويات الوصول إلى أسواق مالية متقدمة، وكذلك أسواق مالية مستدامة، وتتضمن خارطة الأولويات إيجاد سوق رأس مال إسلامي رائد، ونظام حوْكمة متقدم وفق أفضل الممارسات العالمية، وأن يتضمن السوق شركات وساطة مالية متكاملة، إضافة إلى تنظيم التكنولوجيا المالية FinTech،وتنظيم الإصدارات الأولية لأدوات الرمزية ICO's وتداولها على تقنية البلوك شين، وتطوير حلول مبتكرة في مجال التنظيم والرقابة في أسواق رأس المال، وتوفير مصادر غير تقليدية للشركات الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ على تصنيف دولة الإمارات ضمن قائمة أفضل 10دول في مجال التنافسية (مؤشر حماية المساهمين الأقلية)، كما تتضمن قائمة الأولويات إطلاق مبادرات مشتركة مع الأسواق المالية لزيادة عمق السوق وحجم السيولة.

وكان المجلس قد اطلع في بداية الاجتماع على محضر الاجتماع الخامس من الدورة السادسة ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة خلاله وقرر اعتماده.

نشاط الإيداع المركزي

اعتمد مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع خلال اجتماعه الثاني (من الدورة السادسة للمجلس)، برئاسة معالي المهندس/ سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس الإدارة، نظام ترخيص مراكز إيداع الأوراق المالية، وذلك بهدف التحول من سوق رأسي إلى سوق أفقي بما يسهم في ترقية أسواق الدولة لأسواق متقدمة على المؤشرات العالمية، لا سيما مؤشر مورجان ستانلي (MSCI).

وقد تم إعداد النظام وفقاً لأفضل الممارسات العالمية التي بينت أن هذا النشاط تقوم به مراكز أو شركات مستقلة عن الأسواق المالية، وذلك بهدف زيادة الكفاءة التشغيلية للأسواق بحيث يقتصر دورها- في هذا الصدد- على تنفيذ المعاملات فقط (وفق متطلبات المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية IOSCO) فضلاً عما يسهم فيه ذلك من تقليل المخاطر التي يمكن أن تنتج عن وجود التنفيذ والإيداع والتقاص والتسوية في كيان واحد.

ووفقا لإجراءات الهيئة وتطبيقاً لأفضل الممارسات العالمية، تم عرض النظام على شركاء الصناعة والأسواق المالية وكذلك على الموقع الإلكتروني للهيئة والوقوف على ملاحظاتهم ووجهات نظرهم، التي تم وضعها في الاعتبار عند صياغة النسخة المعروضة على مجلس الإدارة، ويتضمن مشروع النظام متطلبات ترخيص مراكز الإيداع، وآليات عملها، والالتزامات، والرقابة والإشراف، والشكاوى والتظلمات.

ويشمل النظام 17 مادة، ويتضمن في مادته الأولى التعريفات، أما المادة الثانية فتنص على عدم جواز مزاولة نشاط الإيداع المركزي في الدولة، إلا من خلال مركز الإيداع، وبعد الحصول على ترخيص من قبل الهيئة.

وتختص المادة الثالثة بتحديد شروط الترخيص لمزاولة نشاط الإيداع المركزي ومن بينها أن يكون طالب الترخيص شركة مؤسسة داخل الدولة -وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية- غرضها الرئيسي مزاولة نشاط الإيداع المركزي، وأن يكون عقد الشركة مكتوباً باللغة العربية، وموثقاً أمام الجهات الرسمية، وألا يقل رأس المال المدفوع عن مبلغ (10) مليون درهم إماراتي، وسداد رسوم الترخيص، وتوفير الكادر الفني والإداري اللازم لمزاولة النشاط وفقاً للضوابط التنظيمية للأنشطة والخدمات المالية الصادرة عن الهيئة، وتوفير المقر الملائم والبرامج الإلكترونية المتوافقة مع برامج السوق، وشركة التقاص المركزي، والأنظمة والأجهزة الفنية اللازمة لمزاولة النشاط، وكذلك توفير نظام للرقابة الداخلية يكفل سلامة تطبيق القانون والأنظمة والقرارات والتعاميم الصادرة بمقتضاه، وتوفير دليل تشغيلي لإدارة المخاطر، وموافقة الهيئة على المؤسسين، ومالكي الحصص المسيطرة، وأن يكون ثلث مجلس الإدارة على الأقل، وبما لا يقل عن عدد (2) من أعضائه، مستقلين ولديهم خبرة كافية في المجال.

خلال فعاليات «منتدى أبوظبي للتمويل المستدام»

«الهيئة» تطلق خطة أسواق رأس المال المستدامة

أعلن سعادة د. عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع عن إطلاق خطة الهيئة لأسواق رأس المال المستدامة، خلال كلمته التي ألقاها أثناء انعقاد "منتدى أبوظبي للتمويل المستدام" الذي نظمه سوق أبوظبي العالمي مؤخراً، وذلك بعدما قامت الهيئة بنشر مسودة الخطة الرئيسية لأسواق رأس المال المستدامة على موقعها الإلكتروني وطرحها للنقاش داخل صناعة الأسواق المالية.

ووقعت الهيئة ضمن 25 جهة حكومية ومؤسسة على إعلان أبوظبي للتمويل المستدام ضمن فعاليات الملتقى.

وقال الدكتور عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة إن "خطة الهيئة في هذا الصدد تندرج في إطار الدور المنوط بها في تنظيم السوق المالي بالدولة، وتوفير بيئة استثمارية مواتية لكل من موردي ومستخدمي رأس المال وطرح مبادرات تحفيز للأسواق، مع الأخذ في الاعتبار المسؤولية الملقاة على عاتقها- كمؤسسة اتحادية- في دعم تحقيق أجندة الاستدامة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة بالدولة".

وأوضح الرئيس التنفيذي للهيئة أن "المجالات التي تشملها الخطة تتضمن: توفير وسائل جديدة فعالة للحصول على التمويل اللازم للمشاريع المستدامة، وتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في الشركات بدمج الاستدامة في سياسات صنع القرار الاستراتيجي، وتشجيع الإفصاح بجودة عالية عن الأمور المتعلقة بالاستدامة، وتشجيع المستثمرين وأولئك الذين يعملون نيابة عنهم مثل مديري الاستثمار ليصبحوا دعاة ورواداً للاستثمار المستدام، وتزويدهم بالمعلومات والأدوات والقنوات اللازمة للقيام بذلك، وإدماج مفاهيم الاستدامة في السياسات التنظيمية للهيئة حيثما كان ذلك ممكنا".

وأشار د. الزعابي إلى أن "رؤية الهيئة في هذا الصدد تقوم على تصميم إطار تنظيمي مالي مناسب

د. عبيد سيف الزعابي: الخطة تضم 7 أركان وتعكس إطار تنظيمي مالي مناسب للشركاء في الأسواق المالية

يوجه سلوك الشركاء في الصناعة وأصحاب المصلحة المعنيين بما يحقق النتائج المرجوة ويشجع الاستثمار المستدام والأخضر، وأن هذا الإطار التنظيمي يشمل وضع سياسات تنظيمية محددة، تتضمن الانظمة واللوائح، والأدوات، والآليات التنظيمية المختلفة، ويمكن الجهات التنظيمية من إحداث تحول في ثقافة القطاع الاستثماري إلى الاستثمار الواعي بالاستدامة وأهميتها على المدى الطويل، وإعادة تنظيم محفزات السوق، والحد من المخاطر، وتحسين سيولة السوق، وتوفير نظام سوق متكامل يدعم الاستثمار المستدام والتمويل المستدام".

وأضاف: "يأتي التزام دولة الإمارات بالتنمية المستدامة في صميم رؤية الدولة وخطة تنميتها الوطنية. ويتطلب النمو على المدى الطويل استراتيجيات يأتي من بينها الحفاظ على البيئة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية وتعزيز الثقة في الشركات من خلال ممارسات حوكمة قوية، ومن منظور الأسواق المالية، فإن الهدف النهائي- وفق الخطة التي طرحتها الهيئة- هو تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل".

وتهدف الهيئة إلى استكمال تنفيذ هذه الخطة بحلول منتصف عام 2020، وتمثل الاستراتيجية التفصيلية الواردة في هذه الخطة الرئيسية حجر الزاوية في التحرك نحو سوق رأس مال وطني يدعم الاستدامة. ويتطلب استكمال هذه الخطة -إضافة إلى تدابير في مجالات أخرى -تضافر الجهود من جانب جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، لتحقيق كامل إمكاناتها في جعل الأسواق المالية الإماراتية ضمن مصاف الأسواق الرائدة في هذا المجال.

وتقوم الخطة التي أعلنتها الهيئة على سبعة أركان أساسية تتضمن: التصنيف ووضع المعايير، والإطار القانوني والتنظيمي، ومنصة السوق وأدوات الاستثمار، وحوْكمة الشركات، والشفافية والإفصاح، والتوعية والتعليم، والجوائز والحوافز.

وترابط جميع مكونات الخطة بشكل وثيق تجعل نجاح أي من أركانها مرهونا بالتنفيذ الناجح للأركان الرئيسية الأخرى. وتوجد بعض موضوعات تمثل قواسم مشتركة بين الأركان السبعة هي: الاستثمار المسؤول، والشفافية والإفصاح، والوعي، والحوكمة الفعالة، والحوافز، والمعايير والمبادئ التوجيهية، والابتكار، وإشراك أصحاب المصلحة، والتعاون.

تنفيذاً لخطتها في تحول شركات الوساطة إلى نموذج «الخدمات المالية المتكاملة»

«الأوراق المالية» تنظم ورش عمل لممثلي شركات الوساطة لمناقشة متطلبات تقديم أنشطة استثمارية تضمن تنويع مداخيلها وترتقي بالخدمة المقدمة

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع عدة ورش عمل لممثلي شركات الوساطة بالدولة تناولت خلالها الأدوات والأساليب الكفيلة بتطبيق المفهوم الجديد لشركات الوساطة بما يرتقي بدورها ومهامها لتتحول إلى نموذج شركات خدمات مالية متكاملة، خصوصاً مع بدء تطبيق منهجية متكاملة للارتقاء بالأسواق المالية بالدولة إلى أسواق متقدمة وفقا لاستراتيجية حكومة دولة الإمارات 2021 التي تستهدف التأسيس لبيئة منافسة بين شركات الخدمات المالية لضمان تحقيق أعلى معايير التميز بما يتيح للمستثمرين اختيار مزود الخدمات المالية الأكثر تميزاً والتزاماً والأقدر على تقديم خدمات راقية تتميز بالشفافية والنزاهة، ويسهم في الوصول إلى مستويات قياسية من النضج المؤسسي لشركات الخدمات المالية لتنافس مثيلتها في الأسواق المتقدمة، وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على إيرادات التداول كمصدر وحيد وتنويع المخاطر التشغيلية والتطابق مع متطلبات الحوكمة والمخاطر النظامية والإفصاح خاصة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وصرح د. عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة أنه تم خلال ورش العمل مناقشة محاور عدة تضمنت الأنشطة المتنوعة التي تقوم بها شركات الوساطة في العديد من الأسواق المتقدمة والتي تم حصرها من خلال دراسة أفضل الممارسات العالمية، وتمثلت في الاستشارات المالية، والتداول بالهامش، والتعهد بالتغطية، وصناعة السوق، وجمع البيانات وتبويبها وبيعها، وتسويق الأوراق المالية المتعلقة بالاستثمارات العقارية، وإدارة الاستثمار والصناديق والمحافظ، وتقديم الخدمات المختلفة للصناديق، والوساطة بالنيابة عن نفسه dealers.

وأضاف سعادته أنه تم خلال المناقشات مع ممثلي شركات الوساطة استعراض المحور المتعلق بتنويع مصادر دخل شركات الوساطة بحيث لا تقتصر على العمولات المتحصلة من عمليات بيع وشراء الأسهم، ولكن تتجاوز ذلك إلى ما يمكن أن تجنيه هذه الشركات من رسوم إدارة الحسابات، ورسوم الاستشارات الاستثمارية، وأتعاب إدارة محافظ استثمارية، ورسوم تقديم الخدمات المختلفة للصناديق، ومتحصلات بيع المعلومات والبيانات، ورسوم وتكاليف تمويل التداول بالهامش، ورسوم التعهد بالتغطية، وعمولات التداول، ورسوم المعاملات الأخرى.

وأوضح الرئيس التنفيذي للهيئة أن هناك عدة متطلبات لازمة كي تصبح شركة الوساطة شركة أوراق مالية متكاملة ومعتمدة وهي أن تضم كوادر مهنية مؤهلة في مجال الوساطة وإدارة الاستثمار والخدمات المالية الأخرى، وكذلك أن يكون لديها رأس مال كافٍ لتغطية حجم التداولات، إضافة إلى ضمانات بنكية وتعهد بالالتزام بأنظمة وقوانين الهيئة .

وأشار د. الزعابي إلى أن شركات الوساطة بمفهومها الجديد يجب أن تبادر إلى القيام بالدور المنوط بها في تسويق منتجاتها وخدماتها وتوعية المستثمرين في الأسواق المالية والقيام بأنشطة الترويج في الأسواق المالية بالدولة وخارجها، وذلك من خلال أنشطة متعددة تتضمن القيام بحملات تسويقية لخدماتها ومنتجاتها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل النصية، والإعلان عن خدمات إضافية بمميزات خاصة يمكن لشركات الوساطة أن تقدمها لتشجيع العملاء والمستثمرين على الانخراط بسوق المال، فضلاً عن عقد ندوات وفعاليات لتوعية العملاء.

وقد رحبت الهيئة بالمقترح المقدم من ممثلي شركات الوساطة الذين شاركوا بورش العمل بعقد جلسة حوارية مع كل شركة منفردة (one to one meeting) خلال الفترة القادمة، وذلك للاستماع إلى ملاحظات ممثلي الشركات فيما يتعلق بالنهج الجديد ومقومات تطبيقه ومرئياتهم بهذا الخصوص.

للمرة الأولى إقليمياً وعربياً:

د. عبيد الزعابي رئيساً للجنة الأسواق الناشئة بالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو»

حققت هيئة الأوراق المالية والسلع إنجازاً لافتاً على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك بعد أن فاز الرئيس التنفيذي للهيئة سعادة الدكتور سيف الزعابي للمرة الأولى بمنصب رئيس لجنة الأسواق الناشئة والنامية (GEMC)- أكبر لجان المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية «أيوسكو»- وذلك للفترة 2018 - 2020، وهو ما ترتب عليه تبوؤ الهيئة منصب نائب رئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للفترة نفسها.

وعقب الإعلان عن الفوز صرح د. عبيد الزعابي أن «هذا الاختيار يأتي انعكاساً لجهود هيئة الأوراق المالية والسلع وما تحققه من إنجازات وأداء متميز على المستوى الإقليمي والدولي سواء من خلال مشاركاتها في المنظمات واللجان الخليجية أو العربية أو الدولية، كما يعبر عن تقدير المجتمع الدولي للمكانة التي تحظى بها دولة الإمارات وقيادتها الحكيمة على مختلف الأصعدة».

وأضاف أن هذه هي المرة الأولى التي تتبوأ فيها دولة عربية هذا المركز الرفيع في المنظمة وتشغل فيها منصب نائب رئيس منظمة «IOSCO»، وأوضح أن حصوله على منصب رئيس لجنة الأسواق النامية والناشئة جاء بعد فترة من الفوز بمنصب نائب رئيس اللجنة، والتي تم خلالها عرض عدد من المبادرات وتقديم مقترحات ساهمت في لفت أنظار الأعضاء إلى الدور الحيوي الذي تقوم به هيئة الأوراق المالية والسلع بالدولة من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى اللجنة والمنظمة الدولية لإنجازها، وأكد أن هذ الاختيار يصب في صالح تعزيز أداء الهيئة وتسليط الضوء على مبادراتها ومشاريعها في مجال تنظيم أسواق الأوراق المالية العالمية، وفق المبادئ الـ38 للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو).

وأوضح الزعابي أن «الهيئة تأتي في طليعة الهيئات الرقابية التي وقعت العام 2012 على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف، التي تمثل اعترافاً دولياً -على جانب كبير من الأهمية- يؤكد على مدى متانة الأطر التشريعية والرقابية في أسواق المال بالدولة، وينعكس -بالتالي- إيجاباً على مستوى ثقة المستثمر المحلي والأجنبي المؤسسي والفردي ويعزز جاذبية أسواق الدولة للاستثمارات الخارجية».

وقد تلقى د. عبيد الزعابي رسالة من شريف سامي الرئيس السابق للهيئة العامة للرقابة المالية بمصر- والذي سبق أن شغل منصب العضوية في مجلس إدارة الأيوسكو لدورتين- «للتهنئة على انتخابه واختياره كأول عربي يحصل على منصب نائب رئيس منطقة (أيوسكو) بعد أن تم انتخابه رئيساً للجنة الأسواق النامية والناشئة، واعتبر أن فوز هيئة الأوراق المالية بثقة أعضاء المنظمة يمثل قيمة مضافة لأسواق المال وقطاع الأوراق المالية عموما».

> اختيار هيئة الأوراق المالية والسلع نائباً لرئيس مجلس إدارة منظمة «أيوسكو»

وكان قد تم في وقت سابق من العام الماضي تعيين الرئيس التنفيذي للهيئة بشكل رسمي رئيساً مشاركاً لمجموعة العمل المعنية بحوْكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

ويشار إلى أن هيئة الأوراق المالية والسلع عضو كامل العضوية ordinary member في منظمة «أيوسكو" منذ عام 2003، علماً بأن (أيوسكو) هي منظمة دولية أنشئت في عام 1983 لتجمع بين المنظمين العالميين للأوراق المالية، وتسعى المنظمة لتعزيز التعاون بين هيئات الرقابة الأعضاء فيها وتطوير معايير الرقابة على أسواق الأوراق المالية للحفاظ على تداول عادل وشفاف وبكفاءة عالية، وكذلك تبادل المعلومات والخبرات ما بين هذه الهيئات والعمل على توحيد معايير الرقابة. وتعد «أيوسكو» الجهة المرجعية العالمية فيما يختص بوضع المعايير الدولية في مجال أسواق الأوراق المالية. وتضم المنظمة في عضويتها هيئات الرقابة على الأوراق المالية بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدة أسواق مالية ومؤسسات مالية ونقدية مختلفة ويزيد عدد أعضائها عن 200 عضواً، من بينها مايزيد عن 128 هيئة رقابية للأوراق المالية (أعضاء عاديين)، و(27) منظمة دولية حكومية دولية وغيرها من الهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير، والأعضاء المنتسبين و63 منظمة ذاتية التنظيم، وبورصات الأوراق المالية وغيرها (أعضاء تابعين)، وتتولى الجهات الرقابية الأعضاء بالمنظمة الإشراف والرقابة على ما يزيد عن 95% من الأسواق المالية حول العالم. وتسعى المنظمة لتعزيز حماية المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين في سلامة أسواق الأوراق المالية، من خلال تبادل المعلومات وتعزيز التعاون في مجال الرقابة والتنفيذ ضد الممارسات غير السليمة، وكذلك في مجال الإشراف على الأسواق والوسطاء في الأسواق. كما تعمل «أيوسكو» بشكل مكثف مع دول الـ G20 ومجلس الاستقرار المالي FSB.

منصة لتداول وحدات انبعاثات الكربون

طرحت هيئة الأوراق المالية والسلع مبادرة رائدة تعد الأولى من نوعها في المنطقة لتشجيع تأسيس سوق/ منصة لتداول الانبعاثات الكربونية، وذلك بهدف الارتقاء بسوق رأس المال وفق أفضل الممارسات العالمية وأحدث المعايير والنظم في هذا المجال.

وتأتي المبادرة انعكاساً للتزايد الواضح في معدلات حركة السفر والنقل والشحن الجوي أخذا في الاعتبار وجود شركات طيران رائدة عالمياً وإقليمياً لديها حركة نقل كثيفة جداً، وأن مطارات دولة الإمارات تعتبر وجهة رئيسة للعديد من خطوط شركات الطيران الإقليمية والعالمية، ولارتفاع نسبة الإنتاج الصناعي بالدولة مع ما يستتبعه ذلك من تزايد عدد المصانع التي تتسم بتنوع منتجاتها، وهو ما ينتج عنه انبعاثات كربونية ذات معدلات انبعاثات مرتفعة الأمر الذي يجعلها في حاجة لشراء وحدات انبعاثات كربونية مسموح بها لم يسبق استخدامها من قبل جهات أخرى.

وفي إطار تنفيذ مراحل المبادرة، قامت الهيئة بإجراء دراسات مقارنة لعدد من الأسواق العالمية التي يجري فيها تداول عقود مستقبلية مرتبطة بانبعاثات الكربون. وستتابع الهيئة جهودها في هذا الصدد في الفترة القادمة من خلال عقد عدد من الاجتماعات مع الجهات الحكومية المعنية، وبعض الجهات المناظرة، ومع ممثلي الصناعة، وأسواق المال والسلع بهدف تبادل الرؤى والوقوف على وجهات النظر والأفكار حول أفضل السبل لتمكين الهيئة من تنفيذ مبادرتها على أرض الواقع. يشار إلى أن هذه المبادرة تعد جزءاً من خارطة الطريق لأسواق المال المستدامة التي تقوم الهيئة حالياً بدراستها والإعلان عن تفاصيلها.

الهيئة تعرض 4 تطبيقات جديدة خلال «جيتكس»

عرضت هيئة الأوراق المالية والسلع 4 تطبيقات جديدة خلال مشاركتها في فعاليات معرض جيتكس الذي عقد في دبي مؤخراً، تضمنت أحدث التطبيقات والمشاريع الإلكترونية والذكية التي تستهدف زيادة جاذبية بيئة المال والأعمال، والتواصل الفعال مع مختلف فئات المتعاملين والتعرف إلى احتياجاتهم بما يرتقي بمستوى الخدمات المقدمة.

وتفقد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة منصة الهيئة بمعرض «جيتكس»، كان في مقدمة مستقبليه عند وصول معاليه سعادة د. عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة، وعدد من مديري إدارات الهيئة ورؤساء الأقسام بها.

وشاركت الهيئة في فعاليات الدورة الـ 38 لأسبوع جيتكس التقني 2018 ضمن منصة الجهات الحكومية الاتحادية التي تجمع العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية الاتحادية. وصرح معالي سلطان المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإدارة «أن مشاركة الهيئة بجيتكس تندرج ضمن التزامها بتطوير البيئة الاستثمارية في الدولة من خلال الارتقاء بجودة الخدمات الحكومية وتسهيل الوصول إليها من خلال استخدام تقنيات المعلومات لتوفير حلول ذكية تتسم بالسرعة والكفاءة، وتعزيز التواصل الفعال مع المستثمرين والمتعاملين، والارتقاء بمستوى الوعي الاستثماري في الأسواق.

وأضاف معاليه أن «الهيئة تولي مشاركتها في معرض «جيتكس» اهتماماً خاصاً عبر تمثيل كافة قطاعات الهيئة في المبادرات المقدمة للجمهور، ولا شك أن مشاركة الهيئة في هذه المناسبة تعد استمراراً للجهود التي تبذلها الهيئة للتعريف بالخدمات التقنية التي توفرها لكافة المتعاملين في السوق المالي سواء لمستثمرين والشركات المدرجة والوساطة والخدمات المالية وجميع الأطراف ذات العلاقة بعمل السوق»، ولفت معاليه إلى أن «التطور الكبير الذي شهده قطاع الأوراق المالية بالدولة في مجال تسخير تقنيات المعلومات لخدمة المتعاملين والمستثمرين وتطوير البيئة الاستثمارية يأتي منسجماً مع رؤية قيادتنا الرشيدة فيما يتعلق بمبادرات الحكومة الذكية».

«الهيئة» تبحث وممثلي البنوك الاستثمارية وشركات إدارة الاستثمار سبل تحفيز الاستثمار بأسواق المال

في إطار جهودها لتعزيز تواصلها مع ممثلي الصناعة والتعرف على متطلبات المستثمرين وإتاحة المجال للتواصل المباشر معهم، عقدت هيئة الأوراق المالية والسلع حلقة نقاشية- بالتعاون مع شركة التميمي للمحاماة- عرضت لدور الهيئة في تطوير الاستثمار وأسواق رأس المال والمستجدات في الأسواق ومبادرات الهيئة المختلفة.

شارك في الفعالية عدد من الخبراء والمهتمين بصناعة الأوراق المالية بالدولة، من بينهم نحو 40 وفداً يمثلون البنوك الاستثمارية الرئيسية وشركات إدارة الاستثمار، وممثلين عن الهيئة والأسواق المالية.

قدم الحلقة النقاشية حسام حوراني -الشريك الإداري بشركة التميمي ومشاركوه للمحاماه، وألقى د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة كلمة المتحدث الرئيس للحلقة النقاشية.

وأوضح د. الزعابي أن الهيئة تعمل على تطوير الأسواق، وترحب دائماً بالتفاعل مع المستثمرين والصناعة، والحصول على مرئياتهم ومقترحاتهم التطويرية لتتم دراستها وتطبيقها.

وأضاف أن الهيئة تتعاون بشكل وثيق مع الأسواق من أجل استكمال متطلبات ترقية أسواق الدولة على المؤشرات العالمية إلى أسواق متقدمة، مبيناً أن الهيئة بادرت بتطبيق نموذج المؤسسات ذاتية التنظيم SRO أسوة بأفضل الممارسات العالمية والذي تم بموجبه تفويض بعض الاختصاصات للأسواق وتخويلها صلاحيات ترخيص بعض الأدوات والأنشطة المالية، واستعرض مبادرات الهيئة الرامية لتحويل الأسواق المالية من النمط الرأسي إلى نمط أفقي؛ وذلك من خلال فصل نشاط التقاص المركزي والحفظ المركزي عن الأسواق.

في إطار جهودها للارتقاء بأداء العاملين بصناعة الخدمات المالية

«الهيئة» تكرم 56 وسيطاً ومحللاً مالياً اجتازوا برنامج التأهيل المهني للعاملين بصناعة الخدمات المالية العام 2018

كرم مركز التدريب والاختبارات المهنية 56 من الوسطاء والعاملين بصناعة الخدمات المالية الذين نجحوا في اجتياز اختبارات الترخيص المهني للعمل في أسواق الأوراق المالية بالدولة، والتي تمت بالتعاون مع المعهد المعتمد لـلأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة CISI .

وقام سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة بتوزيع شهادات اجتياز برنامج التأهيل المهني على 56 من خريجي الدفعة الجديدة من المركز (ينتمون إلى 8 جنسيات) أنجزوا متطلبات البرنامج، وذلك خلال حفل تكريم أقيم لهذا الغرض في مقر الهيئة بدبي.

شارك في حفل التكريم من أعضاء مجلس أمناء مركز التدريب سعادة محمد خليفة الحضري نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المؤسسية بالهيئة وعبدالعزيز النعيمي مساعد الرئيس التنفيذي بسوق أبوظبي للأوراق المالية، وجمال الخضر نائب الرئيس التنفيذي في سوق دبي المالي، فضلاً عن ماثيو كاون المدير الإقليمي بالمعهد المعتمد لـلأوراق المالية والاستثمار بمنطقة الشرق الأوسط وعدد من الخبراء والمتخصصين في الأسواق المالية بالدولة وخارجها.

وقد وجه د. الزعابي في كلمة افتتاح الحفل التهنئة لمن أتموا البرنامج التأهيلي، كما حيا القائمين على المركز لما حققوه من نجاح هذا العام في إضافة باقة جديدة من فئات الخريجين ضمت مسؤولي الامتثال، ومسؤولي مكافحة غسل الأموال، ومسؤولي التقاص، ومسؤولي إدارة المخاطر، ومدير الاستثمار ورؤساء الاستثمار، ومديري الترويج، كذلك وبجه الشكر لإدارة معهد الأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة لتعاونهم المتواصل كشريك استراتيجي مهم للهيئة في مجال التدريب والتأهيل.

وأكد الرئيس التنفيذي للهيئة على الدعم القوي لمجلس إدارة الهيئة- برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس المجلس- لهذا البرنامج منذ انطلاقته الأولى، وأنه بفضل القرارات المهمة التي اتخذها مجلس إدارة الهيئة- على مدى السنوات الماضية- أصبح اجتياز البرنامج التأهيلي متطلباً لازماً لاعتماد ممثلي الوسطاء والمحللين الماليين ومدراء التداول ومديري العمليات وكذلك المراقبين الداخليين وغيرهم. وعبر عن سعادته أنه بانضمام الدفعة الجديدة من الذين اجتازوا البرنامج اليوم يناهز

إجمالي عدد خريجي البرنامج منذ انطلاقته في أسواق الدولة الخمسمائة خريج.

وأكد د. عبيد الزعابي أن "تأهيل الدفعة الجديدة من العاملين بصناعة الخدمات المالية يمثل قيمة مضافة لسوق العمل في سوق الأوراق المالية، فضلاً عن أنه يمثل إسهاماً مهماً في ترسيخ معايير التميز المهني، ويواكب المتغيرات التي طرأت مؤخراً على قطاع الوساطة، والتي يتمثل أبرزها في إطلاق الهيئة برنامج لتصنيف شركات الخدمات المالية الخاضعة لإشرافها وفق منهجية الخمس نجوم، حيث تقوم الهيئة وفق هذه المنهجية بتطوير منظومة معايير لتصنيف شركات الخدمات المالية العاملة بالدولة على أساس مقياس شامل مبني على أسس تضمن تحقيق نقلة نوعية في أداء هذه الشركات. وأشار إلى أن: "برنامج لتصنيف شركات الخدمات المالية استهدف التأسيس لبيئة منافسة بين شركات الخدمات المالية تضمن أعلى معايير التميز، وتحقيق مستويات قياسية من النضج المؤسسي لشركات الخدمات المالية تنافس مثيلتها في الدول المتقدمة، وتعزيز آليات حماية المستثمرين في الأسواق، وترسيخ مبادئ الحوْكمة المؤسسية، وإيجاد آليات لضمان الاستمرار المُمَنْهج لتطوير القدرات المؤسسية لهذه الشركات بما يكفل كفاءة وفاعلية وإنتاجية الأنظمة والعمليات المطبقة، وتعظيم دور «صوت المستثمرين» في رسم خريطة التميز في صناعة الخدمات المالية، فضلاً عن تمكين المستثمرين من اختيار مزود الخدمات المالية الأكثر تميزاً والتزاماً والأقدر على تقديم خدمات راقية تتميز بالشفافية والنزاهة"

مشاركة 4 فئات تخصصية في برنامج التأهيل المهني للمرة الأولى هذا العام

500 خريج منذ إطلاق البرنامج يمثلون قيمة مضافة لسوق العمل في صناعة الخدمات المالية

«الأوراق المالية» تطرح مسودة حقوق المستثمرين في الأسواق المالية لإجراء نقاش وحوار مجتمعي يضم كافة ممثلي أطراف السوق

في إطار فعاليات أسبوع المستثمر العالمي 2018 الذي نظمته هيئة الأوراق المالية بالتعاون مع المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (أيوسكو)، طرحت الهيئة على هامش الحلقة النقاشية التي نظمتها تحت عنوان: "دور مؤسسات السوق المالي في تحفيز الاستثمار في الأوراق المالية" مسودة وثيقة "حقوق المستثمر في أسواق الأوراق المالية"، وذلك بصفة مبدئية بغرض إطلاق نقاش بين مؤسسات السوق المالي والأطراف الفاعلة فيه حول مضمون الوثيقة.

وقد عرض د. عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة الوثيقة على ممثلي مؤسسات السوق المالي المشاركين في الحلقة النقاشية، ومن بينهم ممثلين عن السوقين الماليين وشركات الوساطة والتحليل المالي والخدمات المالية الأخرى والمكاتب القانونية ذات الصلة بالأسواق المالية والمؤسسات الإعلامية والمستثمرين والباحثين الأكاديميين في المجال المالي، وذلك معلناً عن إطلاق حوار مجتمعي بين أطراف السوق المالي بخصوص النقاط التي تضمنتها.

ونوه د. عبيد الزعابي إلى أن الوثيقة تتضمن أبرز حقوق المستثمرين التي تضمنها "دليل حقوق المستثمرين في الأسواق المالية" الذي أصدرته الهيئة مؤخراً، وكذلك خلاصة الحقوق المنصوص عليها في أنظمة الهيئة والتشريعات ذات الصلة إضافة إلى ما أفرزته الممارسات داخل الأسواق المالية من قواعد وأسس تعامل للمستثمرين بغرض حمايتهم والحفاظ على حقوقهم واستثماراتهم.

وأكد د. عبيد الزعابي أن مسودة الوثيقة مطروحة للنقاش داخل مؤسسات الصناعة المالية، وسوف يتم وضع نسخة منها على الموقع الإلكتروني للهيئة لمعرفة آراء ومقترحات الأطراف المختلفة في السوق المالي والوقوف على ملاحظاتهم ورؤيتهم بشأنها بحيث يتم الوصول لنسخة نهائية تكون بمثابة وثيقة دائمة تمثل أساساً راسخاً للتعامل مع المستثمر بما يحفظ حقوقه ويرتقي بوعيه ومعرفته بالقواعد والمعايير التي توفرها له أنظمة الهيئة والتشريعات المعمول بها.

وتتضمن مسودة الوثيقة التي طرحتها الهيئة حول حقوق المستثمرين مايلي:

حقوق المستثمر في سوق المال

وضعت هيئة الأوراق المالية والسلع هذه الوثيقة بهدف تعريف المستثمرين بالسلوك الأمثل الذي يحق لهم توقعه من مزودي الخدمات المالية. وتعكس هذه الحقوق المبادئ الأساسية التي تتبناها الهيئة في الممارسات التي تفرضها وتتوقعها من الشركات التي ترخصها الهيئة للتعامل مع المستثمرين.

وتشمل هذه المنتجات والخدمات: الوساطة والتداول في الأسهم أو السلع، وإدارة الاستثمار، والأبحاث والاستشارات، والترويج والتقديم، وغيرها.

ويحق للمستثمرين مطالبة الأشخاص المرخصين الذين يقدمون لهم خدمات أو منتجات مالية بالالتزام بالمحافظة على هذه الحقوق والتعامل على أساسها بما سيؤدي إلى رفع مستوى الثقة في التعامل بين المستثمرين والشركات المرخصة وضمان الحفاظ على مستوى عال من النزاهة والثقة في تعاملات أسواق رأس المال المحلية.

1. تعريف المستثمر بشكل واضح بجميع الحقوق والواجبات التي تترتب على عقد تقديم الخدمة أو المنتج عند التعامل مع الشركة ومنح المستثمر الوقت الكافي لدراستها واتخاذ قرار عن قبوله بشروط العقد.
2. توضيح جميع الرسوم والعمولات والتكاليف المتوقعة من جراء الحصول على الخدمة أو المنتج.
3. الحفاظ على حقوق المستثمرين وضمان حماية مصالحهم.
4. حماية أصول المستثمر وأمواله ووضع جميع الترتيبات اللازمة لضمان الحفاظ عليها من أي سوء استخدام أو ضياعها أو ما شابه.
5. التعامل بعدالة ومساواة بين جميع العملاء، دون تمييز بينهم على أساس حجم استثماراتهم أو علاقاتهم بالشركة أو غيرها من الأمور.
6. تقديم مستوى مهني وعالي من خدمة العملاء من حيث الرد والاستجابة لاستفساراتهم وطلباتهم وتقديم خدمة ذات جودة عالية لهم.
7. أن تكون جميع الاتصالات بين المستثمر والشركة سواء كانت شفهية أو مكتوبة واضحة ودقيقة وكاملة ومقدمة في الوقت المناسب، وتستخدم لغة مبسطة ومباشرة، وتُقدم المعلومات المطلوبة بفعالية.

8. الإفصاح والشفافية عن أي حالة تعارض في المصالح بين الشركة والمستثمر سواء كانت قائمة أو محتملة ومنح المستثمر الفرصة في اتخاذ القرار بما فيها ما إذا كان سيستمر في الحصول على الخدمة من عدمه.

9. الإفصاح الكامل والدقيق عن أي مخاطر محتملة في المنتج أو الخدمة المالية قبل تقديمها للمستثمر ومنحه الوقت الكافي لدراستها.

10. الإفصاح العلني من جانب أي شخص ذي صلة بأنشطة الأوراق المالية سواءً كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، بما يحقق مبدأ سريان وتدفق المعلومات لجميع المستثمرين بالتساوي.

11. المعاملة من جانب الشركات المزودة للخدمات المالية لكافة العملاء باحترام بغض النظر عن حجم المبلغ الذي يستثمرونه، وعدم التمييز بينهم على هذا الأساس.

12. الحق في الشكوى: يحق لكل مستثمر أن يقدم شكوى للهيئة ضد أي شخص معنوي أو طبيعي، طالما انصبت الشكوى على أحد المسائل المتعلقة باختصاصات الهيئة التي أناطها بها القانون.

13. الالتزام بجميع القوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

14. التأكد من ملائمة ومناسبة الاستثمارات المقترحة للمستثمر وظروفه وأهدافه والقيود الاستثمارية عليه قبل تقديمها له، وذلك عند تقديم المشورة الاستثمارية أو اتخاذ القرارات الاستثمارية بالنيابة عنه متى سمحت التشريعات بذلك.

15. اتباع أعلى مستويات الكفاءة والأهلية والمهنية والحرص عند التعامل مع المستثمر.

16. اتباع معايير النزاهة والمصداقية والأمانة.

17. إلتزام الموضوعية والأمانة في تقديم المشورة أو الرأي أو المعلومات التي ستبنى عليها قرارات استثمارية وأن تكون مبنية على أسس سليمة من الدراسة الكافية والمعرفة.

18. تقديم مصلحة المستثمر على مصلحة مقدم الخدمة المالية.

19. المساعدة في توعية وتثقيف المستثمر بشكل حيادي ومهني بالأمور التي يجهلها عن طبيعة الاستثمار أو غيرها من الأمور التي تساعده في اتخاذ قراراته الاستثمارية بشكل أكثر وعياً ومعرفة.

20. الحفاظ على سرية جميع المعلومات التي يقدمها المستثمر.

مبادرة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

تطلق هيئة الأوراق المالية والسلع مبادرة نوعية للتمويل الجماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

وقال الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، د. عبيد الزعابي، إن الهيئة بصدد إطلاق مبادرة هي الأولى من نوعها على مستوى العالم، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تتمثل في منصة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال صناديق مالية، يكون لها الصلاحية لجمع الأموال لهذه الشركات، مشيراً إلى أن المنصة ستكون قريبة من عمليات التمويل الجماعي للمشروعات.

وأضاف على هامش أعمال الدورة السنوية الـ14 من المؤتمر الاستثماري لمجموعة «هيرميس» المالية، أنه يجري الإعداد لإطلاق منصة أخرى للشركات العاملة في المناطق الحرة، بهدف تسهيل التمويلات لها.

وتوقع الزعابي أن يفتح قانون الاستثمار الأجنبي بعض القطاعات التي كانت مغلقة أمام المستثمرين الأجانب.

ترقية الأسواق

وقال الزعابي إن الهيئة أحالت إلى النيابة العامة عدداً من الحسابات في برامج التواصل الاجتماعي، لوقوع مخالفات تتنوع بين إدارية تنظمها اللوائح الداخلية للهيئة، وأخرى جنائية ترفع بها الهيئة بلاغاً للنيابة العامة، مؤكداً أن مخالفة غير المرخصين معايير عالمية ومعمول بها في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن لدى الهيئة والأسواق هدف استراتيجي بترقية الأسواق المالية المحلية من ناشئة إلى متقدمة، وأن الأسواق لديها مهلة حتى عام 2020 لاستكمال متطلبات ترقية الأسواق وذلك بعد وصول نسبة الإنجاز في هذا الملف إلى 80% من قبل الهيئة، ولم يتبق سوى 20% فقط معظمها متطلبات من السوقين، وأنه تم تحويل الأسواق المالية بتنظيم منتجات وأنشطة عملياتية خاصة بالبورصات، وتحويل الأسواق المالية من الشكل الرأسي إلى الشكل الأفقي بفصل المقاصة والتسويات ومراكز الإيداع عن منصات التداول وفق المتطلبات العالمية للسواق المتقدمة، وتدشين منتجات جديدة مثل منتجات التحوط والمستقبليات: الخيارات والعقود المبادلة swaps والعقود الآجلة.

وكشف كذلك عن أن الهيئة اتخذت العديد من الخطوات نحو ترقية الأسواق، عن طريق استحداث أنظمة وأدوات جديدة عدة، منها نظام الخيارات المالية والمقاصة المركزية، لافتاً إلى أن الإمارات شهدت خلال الأعوام الماضية تطوراً ملموساً فيما يتعلق بإصدار الأنظمة وقواعد العمل، وأن الهيئة على تواصل وتنسيق دائمين مع السوقين فيما يخص هذا الملف.

وبيّن الزعابي أن الهيئة تتابع مع المصرف المركزي مسألة الإصدارات الرقمية، وذلك كإجراءات استباقية لتطور مثل هذه الأسواق، وتجري تقييما للتقنيات التي تستخدمها هذه العملات الافتراضية.

ويهدف المؤتمر إلى عرض الفرص الاستثمارية الواعدة، وتبادل وجهات النظر حول مستجدات المشهد الاقتصادي في الأسواق الناشئة والمبتدئة، وعقد بمشاركة 518 مستثمراً من 255 مؤسسة مالية تتجاوز أصولها الاستثمارية ثمانية تريليونات دولار، وقيادات مجتمع الأعمال وممثلي الإدارة التنفيذية في 173 شركة تمثل 26 دولة.

إلى ذلك، شهدت أعمال الدورة السنوية الـ14 من المؤتمر الاستثماري لـ«هيرميس»، كلمة لوزير قطاع الأعمال المصري، خالد بدوي، كشف فيها أن مصر تدرس إنشاء صندوق ثروة سيادي لإدارة الشركات الحكومية، في الوقت الذي تخطط فيه لإدراج تلك الشركات في البورصة، موضحاً أن فكرة الصندوق تجري دراستها داخلياً، وأنها في مراحلها المبكرة.

فرص استثمارية

في السياق نفسه، قال الرئيس التنفيذي المشارك لبنك الاستثمار في المجموعة المالية «هيرميس»، محمد عبيد، إن اهتمام مديري صناديق الاستثمار والمحافظ المالية حول العالم، بالمشاركة في نسخة العام الجاري من المؤتمر يعكس الاهتمام الدولي المتزايد باستكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة التي تنفرد بها الأسواق الناشئة والمبتدئة.

ضمن فعاليات احتفالية هيئة الأوراق المالية باليوم الوطني السابع الأربعين

الزعابي بشيد بدعم القيادة الحكيمة للدولة في تنمية الإنسان الإماراتي وبناء قدراته

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع احتفالية بمناسبة اليوم الوطني السابع والأربعين لدولة الإمارات العربية المتحدة تضمنت عدد من الفعاليات والأنشطة، وشارك فيها موظفو الهيئة في أبوظبي ودبي.

وافتتح سعادة د. عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة الحفل بكلمة نوه فيها بإنجازات الاتحاد ومكتسباته خلال الأعوام التي مضت من عمر الاتحاد، وأشاد في كلمته بالدور العظيم للمغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (طيب الله ثراه) في تأسيس الاتحاد وجمع شمل الإمارات في دولة واحدة حتى صارت تحتل مكانة رائدة في صدارة دول العالم، كما توجه الرئيس التنفيذي للهيئة بالتهنئة إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله)، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وأشار د. الزعابي في كلمته بجهود القيادة الحكيمة للدولة في تنمية الإنسان وبناء قدراته ودعم الكوادر البشرية المواطنة والنهوض بقطاع الأوراق المالية مما انعكس إيجاباً على هذا القطاع وساهم في جعله يسير بخطى واثقة نحو المزيد من التقدم والنمو، كما طالب موظفي الهيئة بالمزيد من العمل والعطاء لإنجاح مبادرات الهيئة وخططها الاستراتيجية والتشغيلية، وأكد على أهمية الولاء والانتماء للوطن وقيادته الحكيمة من أجل رفع راية الوطن عالية خفاقة.

إطلاق برنامج لتقييم وتصنيف شركات الخدمات المالية

أطلقت هيئة الأوراق المالية والسلع برنامج "تقييم وتصنيف شركات الخدمات المالية"، كما فتحت باب التسجيل للشركات الراغبة في المشاركة.

وقال سعادة د. عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة إن: "إطلاق البرنامج يأتي تأسيساً على القرار الذي سبق أن أصدره معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، العام الماضي بشأن اعتماد الدليل الإرشادي لبرنامج تصنيف شركات الخدمات المالية"، وأضاف أن: "الهيئة قامت بإجراء دراسة معمقة للمكونات الأساسية لصناعة الخدمات المالية والممكنات المؤثرة في أدائها- بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أظهرت ضرورة إيجاد بيئة تنافسية تشجع شركات الخدمات المالية على رفع قدراتها المؤسسية وتطبيق مفهوم الابتكار في أسلوب ونوعية الأنشطة والخدمات المالية المقدمة ضمن إطار يركز على المحاور ذات التأثير الأعلى في استقرار الأسواق وزيادة ثقة المستثمرين والنهوض بالصناعة وتحقيق ريادة الدولة في هذا المجال". وأوضحت الهيئة أن عملية التصنيف ستتم وفقاً للمعايير والأسس المحددة في دليل تصنيف شركات الخدمات المالية، والتي تتضمن الحوكمة المؤسسية، والكفاءة التشغيلية، ومنظور المستثمرين، والمسؤولية المجتمعية ويتم التقييم بمعرفة مقيمين معتمدين لدى الهيئة من غير موظفيها. يشار إلى أن الهيئة كانت قد نظمت ورشتي عمل لشركات الوساطة في الأوراق المالية لشرح وتوضيح دليل تصنيف شركات الخدمات المالية وفقاً لنظام النجوم والتوعية بمعايير ومحاور التقييم، ومواعيد وآلية تقديم طلبات الترشح للدورة الأولى.

البرنامج يكفل إعداد الصف الثالث والرابع من القيادات في القطاع المالي

تكريم خريجي الدورة الأولى من «برنامج الرقابة المالية لقيادات المستقبل»

كرم سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع خريجي الدفعة الأولى من برنامج "الرقابة المالية لقيادات المستقبل"، الذين بلغ عددهم 46 موظفاً من موظفي الإدارات الفنية بالهيئة، بعد أن أتموا بنجاح متطلبات الدورة الأولى من البرنامج الذي تنظمه الهيئة لموظفيها، تماشياً مع خطتها لتمكين الكفاءات المواطنة.

ووجه د. عبيد الزعابي التهنئة للمتأهلين خلال فعاليات اللقاء السنوي لأسرة الهيئة؛ وقام بتسليم شهادات التأهيل للمتميزين من الخريجين، والمتفوقين في الاختبارات، والمتفوقين في تقديم أكثر المقترحات القابلة للتطبيق.

وقال الزعابي إن "البرنامج التدريبي يندرج في سياق مبادرات الهيئة وسعيها المتواصل لتطبيق مفاهيم التميز والإبداع والابتكار، وتبني أفضل الممارسات الإدارية والمهنية، وأكثر أساليب العمل كفاءة وتطوراً في الأسواق المالية".

وأوضح الرئيس التنفيذي للهيئة أن "برنامج الرقابة المالية لقيادات المستقبل" يركز على قيام الملتحقين بالبرنامج بتطبيق المفاهيم والمهارات المتطورة التي يتم استيعابها بما يساهم في الارتقاء بالأداء وتطوير إجراءات العمل، وأنه تم التركيز في تصميمه على التأهيل والتطوير في الجوانب القيادية والفنية والشخصية، وتم إعداده خصيصاً لموظفي الهيئة المواطنين في الإدارات الفنية بهدف إعداد قيادات المستقبل في مجال الأوراق المالية، وأنه يستهدف بشكل عام تطوير الكفاءات والقدرات والخبرات الفنية للموظفين المواطنين في مختلف المجالات الفنية لعمل الهيئة، كالترخيص والرقابة والتسجيل والإصدار والتحليل المالي وغيرها".

حظر نشر الدعوة لاجتماع الجمعيات العمومية إلا بعد موافقة «الهيئة»

أرسلت هيئة الأوراق المالية والسلع تعميماً لشركات المساهمة العامة المدرجة يختص بتطبيق القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية، في ما يتعلق باجتماع الجمعيات العمومية.

وأبلغت الهيئة الشركات المدرجة في هذا التعميم بعدد من التوضيحات لبعض المواد الهامة التي وردت في القانون التي يتعين على هذه الشركات أن تأخذها في الاعتبار، وطالبتها بالالتزام بنموذج النظام الأساسي للشركة المدرجة في السوق المالي المنشور على الموقع الإلكتروني للهيئة.

وجاء في التعميم أنه يتعين عدم نشر الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية في الصحف، إلا بعد موافقة الهيئة على النشر وموافاتها بنسخة من مسودة إعلان الدعوة/ مسودة إعلان فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة في حال وجود انتخاب أعضاء مجلس الإدارة/ تقرير الحكومة وفقاً للنماذج المتوفرة على موقع الهيئة الإلكتروني.

وأوضح التعميم أنه في حال تقرر توزيع أرباح يترتب على الشركة أن تحدد التواريخ الخاصة بمقترح توزيع الأرباح على المساهمين في الشركة، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، يترتب إعادة تحديد التواريخ الخاصة بمقترح توزيع الأرباح.

وأضاف التعميم: يتعين الالتزام بإرسال الإخطار بالدعوة لانعقاد الجمعية العمومية للشركة إلى السوق المدرجة فيه الشركة قبل الإعلان للمساهمين عبر الصحف، إضافة إلى توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين بالإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين تصدر إحداهما باللغة العربية، وبكتب مسجلة قبل الموعد المحدد للانعقاد بخمسة عشر يوما على الأقل، ما لم ينص النظام الأساسي للشركة على مدة أكثر من ذلك.

كما يجب أن يشتمل إعلان الدعوة على جدول الأعمال، وترسل نسخ من أوراق الدعوة إلى كل من الهيئة والسلطة المختصة فيما تعين الجمعية العمومية مقرراً للاجتماع وجامعاً للأصوات.

وتضمن التعميم الالتزام بموعد انعقاد الجمعية العمومية السنوية خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة الميلادية وفقا لأحكام المادة 171 من قانون الشركات التجارية، على أن تتم مراعاة انعقاد الاجتماع الثاني في حالة عدم اكتمال نصاب الحضور القانوني للاجتماع الأول.

وأضاف، يمكن للشركة عقد أكثر من جمعية عمومية خلال السنة كلما رأت وجهاً لذلك، ولا يترتب عليها الانتظار لقيام الجمعية العمومية في السنة المقبلة لاتخاذ أي قرار.

ألقى كلمة المتحدث الرئيس في منتدى HSBC للأوراق المالية

الزعابي: تطوير مختبر تنظيمي لتوفير بيئة آمنة لتجربة الأفكار الجديدة التي تحقق قيمة مضافة للأسواق

أكد سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع أن القطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة يواصل القيام بالدور المحوري المنوط به في دعم رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة المتمثلة في جعل دولة الإمارات مركزاً اقتصادياً ليس في المنطقة وحسب بل عالمياً أيضاً، وأن ذلك يتم باتباع استراتيجيات عدة يأتي في مقدمتها تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية، فضلاً عن تشجيع الأنشطة التجارية ذات القيمة المضافة العالية.

وأضاف الرئيس التنفيذي- أثناء إلقائه كلمة المتحدث الرئيس في "منتدى بنك HSBC للخدمات المالية"- أن أهمية النظام المالي تكمن في دوره الفعال في التخصيص الناجح لرأس المال والموارد الاقتصادية وتوفير شريان الحياة للنمو المستدام والمستمر للاقتصاد، مشيراً إلى أن الجهات التنظيمية في القطاع المالي تواجه تحديات متزايدة في أداء دورها في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك- على سبيل المثال لا الحصر- التطورات الاقتصادية والقانونية والتكنولوجية.

وكشف د. عبيد الزعابي عن أن الهيئة حققت على مدى العام الماضي تقدماً كبيراً على عدة صُعُد؛ فقد حرصت الهيئة على دعم الابتكار في القطاع المالي في جميع المجالات التي تثبت إمكانية تحسين أداء ودور القطاع المالي. وهي تعمل حاليا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمستشارين لتطوير مختبر تنظيمي لتوفير بيئة آمنة لتجربة الأفكار الجديدة التي تثبت قدرتها على توفير فوائد مهمة للأسواق ومستخدمي المنتجات والخدمات المالية، وتعمل الهيئة على تبني أنسب منهجية تنظيمية من شأنها أن توفر بيئة داعمة للابتكار والتنافس الصحي مع الأخذ في الاعتبار أهدافنا التنظيمية الأساسية الأخرى ألا وهي حماية الأسواق والمستثمرين.

وعلى صعيد آخر- وتماشيا مع توجهات رؤية الحكومة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى بناء اقتصادات مستدامة- اتخذت الهيئة مبادرة لتطوير خارطة طريق شاملة لتطوير وتعزيز أسواق رأس المال المستدامة وأسواق المال الخضراء. والهيئة حالياً بصدد إجراء مناقشات مائدة مستديرة مع جميع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص للحصول على مداخلاتهم ومرئياتهم والحصول على الدعم المطلوب لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

وأشار الرئيس التنفيذي للهيئة إلى أنه فيما يخص تحسين فرص التمويل والوصول إلى أسواق رأس المال، تقوم الهيئة بالنظر في إنشاء منصة أسواق (ثانية) منفصلة لإدراج وتداول كل من الأسهم وسندات الدين للشركات الصغيرة والمتوسطة.

افتتح المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية للإفصاح الإلكتروني XBRL

معالي سلطان المنصوري: بتوجيهات القيادة الحكيمة اقتصاد الإمارات مرادف للنمو المتسارع

«الأوراق المالية» كانت سباقة في الأخذ بزمام المبادرة في تبني نظام الإفصاح الإلكتروني ونشره بالمنطقة

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع ثقته بكافة المؤشرات الاقتصادية للدولة.

وقال في كلمة خلال افتتاحه المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية للإفصاح الإلكتروني XBRL الذي أقيم تحت عنوان "Data Amplified"، ونظمته الهيئة بالاشتراك مع المنظمة، إن "اقتصاد دولة الإمارات أصبح -بحق- مرادفاً للنمو المتسارع؛ فبفضل الله، وتوجيهات القيادة الحكيمة للدولة- ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله- يواصل الاقتصاد الوطني نشاطه بدعم من الحوافز الاقتصادية والمحفزات الاستثمارية التي أعلنتها الحكومة الرشيدة منتصف العام 2018، والتي تتواكب مع استراتيجية رؤية الإمارات 2021 لتحويل الدولة إلى اقتصاد قائم على المهارات والمعرفة، فضلاً عن استمرار التوسع في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والسياحي والتجاري في الدولة.

ونوه معاليه إلى "التحسن الذي طرأ على أسعار النفط وزيادة الطلب الخارجي والزخم المتوقع استعداداً لمعرض إكسبو 2020 وانعكاسات ذلك على زيادة الإنفاق على البنية التحتية، في وقت تواصل فيه قطاعات التصنيع والتجارة والنقل والسياحة حالة الانتعاش، إضافة لما تتمتع به الدولة من استقرار سياسي واجتماعي وما تحظى به من رؤية حكيمة لقيادتها الرشيدة، كلها أمور تسهم في حفز النشاط الاقتصادي حالياً ومستقبلاً وتمثل روافع لمستقبل اقتصادي مزدهر وتعزز النمو المستدام.

وأضاف: "تشير التقديرات الأولية الصادرة عن بعض الجهات البحثية المتخصصة إلى أنه يتوقع أن يشهد النمو زخماً عام 2019 بحيث يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي

> متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي يتوقع أن يبلغ 3% سنوياً في 2018-2019

الحقيقي 3% سنوياً في 2019-2018. كما يتوقع أن يكتسب نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي قوة دفع أعلى بين عامي (2022-2020) ليحقق معدل يصل لنحو 4.2% سنوياً"

ولفت معالي سلطان المنصوري إلى أن "الافصاح يعد أحد أهم القضايا المحورية الهامة في صناعة الأوراق المالية، وهو شرط ضروري لنجاح السوق المالي وقيامه بالدور المأمول له. وأنه من هذا المنطلق لم تدخر هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الامارات العربية المتحدة وسعاً في العمل على الارتقاء بمعايير الافصاح لأعلي مستوياتها، نظراً لدوره الهام في تعزيز الثقة في أسواق الأوراق المالية وفي توضيح المعطيات للمستثمرين وللمحللين الماليين سواءً، من حيث جودة الافصاح ونوعيته ودقته وأيضاً من ناحية الالتزام الزمني بموعده المحدد، الأمر الذي يسهم في تحقيق مبدأ المساواة في الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار الاستثماري على النحو الصحيح. وأشار إلى أن هيئة الأوراق المالية والسلع كانت سباقة في الأخذ بزمام المبادرة في تبني تقنيات لغة البرمجة المرنة للتقارير المالية أو ما عرف اصطلاحاً بنظام الإفصاح الإلكتروني XBRL، بعدما أصبحت الدولة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي حصلت على صلاحيات الإفصاح الإلكتروني من منظمة الـXBRL الدولية، وكانت الدولة الأولى التي تُطبق نظام الـXBRL على إفصاحات الشركات المدرجة في أسواقها المالية.

وتابع معاليه" منذ بدأت التطبيق التجريبي لهذا النظام في يناير 2011، استطاعت هيئة الأوراق المالية والسلع بشكل تدريجي أن تجعل تطبيق هذا النظام ممارسة سائدة في مختلف الشركات المساهمة العامة وشركات الوساطة المالية، بعدما بدأت بتطبيقه اختيارياً على عينة من الشركات المدرجة، وصولاً إلى التطبيق التام له في عام 2017، بعدما أصبح تطبيقه إلزامياً لكل من الشركات المدرجة وشركات الوساطة.

وقال "لم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الهيئة قامت بنقل تجربتها إلى الأسواق المالية في المنطقة، الأمر الذي أسهم في نشر المعرفة وتطبيق هذا النظام في عدد متزايد من الأسواق المالية بمنطقة الشرق الأوسط. ليس هذا فقط، بل إن دولة الإمارات أحرزت أسبقية إقليمياً وعالمياً بعدما شرعت للمرة الأولى بتطبيق النظام باللغة العربية، وبما يتفق مع معايير النظام المالي الإسلامي، ويتوافق مع معايير المحاسبة الدولية IFRS.

وأوضح معالي المنصوري أن "دولة الإمارات سباقة دائماً في الأخذ بكل مقومات التطور، والريادة في تبني مختلف الأنظمة والتقنيات، ويأتي في سياق ذلك تبني نهج الابتكار وثقافة الإبداع وتسخير تقنيات الذكاء الصناعي في كافة مناحي الحياة؛ وذلك في إطار حرص القيادة الرشيدة لدولة الإمارات على استشراف آفاق المستقبل.

كرم معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع الجهات الراعية للمؤتمر وهي شركة إعمار وسوق ابوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي إضافة إلى ووركيفيا. كذلك سلم معالي رئيس مجلس الإدارة درع الهيئة تكريما لسيز دي بور رئيس مجلس إدارة المنظمة الوليد الإفصاح الإلكتروني بمناسبة انتهاء مدة رئاسته للمنظمة، بعدما تم اختيار روبرت تارولا رئيسا لمجلس إدارة المنظمة لفترة جديدة.

ولفت معاليه إلى أن "أحد أهداف هذا المؤتمر هو تسليط الضوء على أهم مزايا تطبيقات الإفصاح الإلكتروني وتوضيح الجهود المبذولة لتطوير نظم وآليات الافصاح والتقارير المالية بما يلبي حاجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وإذا كانت دولة الإمارات قد استضافت العام 2012 على أرضها المؤتمر الرابع والعشرين للإفصاح الإلكتروني فإننا اليوم وبعد مرور ما يربو على 6 سنوات على هذا الحدث نجتمع لنرى العام 2018 التطور الذي حدث على هذا الصعيد والقيمة المضافة الناتجة عن تطبيق معايير هذا النظام والمستجدات التي طرأت عليه.

وأضاف: "أضحى الاهتمام بنظام (XBRL) ضرورة من وجهة نظر كافة المتعاملين والجهات المعنية، إذ يساهم نظام الإفصاح الإلكتروني- باستخدام تلك اللغة- في إيجاد شكل موحد في إعداد التقارير المالية، فضلاً عن أنه أصبح وسيلة فاعلة لتسهيل تقديم المعلومات المالية، وتسهيل استخدام تلك المعلومات من قِبل الأفراد والشركات والحكومات والمحللين والمستثمرين، إلى جانب ما يقدمه من مستوى عالٍ من الدقة والسرعة، وهو ما جعل الإقبال عليها يزيد بسرعة كبيرة يوماً بعد يوم.

بوير: تضاعف عدد الأجهزة التنظيمية

ألقى سيز دي بوير كلمة رحب فيها بالمشاركين في المؤتمر الذي يعد اللقاء العالمي السنوي لأوساط المهتمين بالإفصاح الإلكتروني، والذي يتوقع له أن يسهم في تشكيل مستقبل إعداد التقارير بطريقة تضمن توفر المعلومات التي يحتاجها صانعو القرار بحيث يسهل الوصول إليها واكتشافها وأن تكون بشكل إلكتروني وقابلة للمقارنة.

وعبر بوير عن شكره لمعالي سلطان المنصوري وإدارة هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة،

وذكر أن "تقارير الأعمال عرضة للتغيير مثل أي جانب آخر من جوانب حياتنا، وسنكتشف اليوم في هذه الجلسة العامة جانبين رئيسيين من هذه التغييرات. سنستكشف أولاً كيفية تأثير التقنيات الجديدة على إعداد التقارير والكشف عن الشركات العامة في اجتماعنا الأول. وسننظر لاحقًا في الدور الذي تلعبه التقنيات الجديدة على الهيئات التنظيمية على وجه التحديد."

وأضاف" سوف نتعرف على الكيفية التي يتوقعون بها استخدام هذه التقنيات والأدوات، بما في ذلك المعايير، التي ستساعد على ضمان تحديث المعلومات التي يمتلكها صانعو القرار والسياسات، كما نتعرف على أهمية القرارات وكيف يمكن للتقنيات الجديدة – والتعاون – أن يساعدا في جعل إعداد تقارير أبسط وأسهل وأقل تكلفة للشركات الخاضعة للرقابة. وأضاف أن جانبا من جلسات المؤتمر "ستبحث في مجموعة من القضايا التي تسعى الجهات الرقابية الى استكشاف مجالات التحسين أو التغيير فيها أو تسعى إلى الاستفادة من الطرق المحسنة لجمع البيانات وتحليلها، وأن الجلسة العامة في اليوم الثالث من المؤتمر ستتناول مسألة ذات أهمية كبيرة بشأن

إعداد التقارير حول الظروف البيئية والاجتماعية والحوكمة. "

وتابع" سيتم تقديم عرض توضيحي من وزارة البيئة اليابانية حول العمل الذي تقوم به المنظمة مع العديد من أكبر الشركات في اليابان بشأن الإفصاحات المنظمة القائمة على المقارنة والرقابة التي تعطي المستثمرين رؤى جديدة حول الفرص والتحديات التي يواجهونها على المدى الطويل. إن ربط خلق القيمة على المدى الطويل والمخاطر التي تواجهها الشركات أمرًا غاية في الأهمية للمساهمين بالإضافة إلى مجموعة من أصحاب المصلحة الآخرين. ويعتبر الإبلاغ عن هذا النوع من المعلومات، بما في ذلك التأثير المالي لتغير المناخ على الشركات المختلفة بطريقة متناسقة وقابلة للاستخدام، تحديًا دوليًا رئيسيًا، وأمل أن يستلهم الكثيرون من العمل الذي يحدث في اليابان في هذا المجال.

الجلسة الأولى:

أقيمت الجلسة الأولى للمؤتمر بعنوان "البيانات غير المنظمة: أيُّ التقنيات الجديدة تؤثر على عملية إعداد التقارير؟ وكيف يمكننا الاستعداد لها؟"

وشارك في مناقشات الجلسة كل من:

- سعادة الدكتور عبيد سيف الزعابي، الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية.
- السيد/ حسن عبد الرحمن السركال، نائب رئيس تنفيذي رئيس قطاع العمليات – سوق دبي المالي.
- السيد/ جون دي أجوستينو، العضو المنتدب لمؤسسة دي إم اس جفرنانس.
- السيد/ روبرت تارولا، الرئيس القادم،الافصاح الالكتروني الدولية.

بدأت هذه الجلسة بعرض تقديمي من السيد/ جون دي أجوستينو يهدف تقديم إطار عمل للحضور للتفكير في تأثير التقنيات الجديدة على حياتهم العملية وعلى إعداد التقارير بشكل عام.

و تناول في حديثه الأثر التاريخي للتقنيات الجديدة على التمويل وعلى الأشخاص الذين يعملون في مجال التمويل، من خلال النظر في العملية المرتبطة بالتحول من المزايدات العلنية إلى التجارة الإلكترونية.

وتطرق إلى الحاجة إلى اتخاذ جميع دفاتر الأستاذ الموزعة والتقنيات ذات الصلة على محمل الجد كتقنيات تعيد صياغة الطريقة التي يعمل بها التمويل.

وتابع: في الوقت نفسه، يجب القيام بذلك في سياق جداول الأعمال الشخصية للأفراد والشركات. إذا كنت تمثل رأس مال استثماري – يجب عليك المشاركة في هذه التقنيات، لأنك تحتاج إلى تمويل الابتكار. وإذا كنت تمثل شركة، أو كنت مسؤولاً عن أفق زمني من سنة إلى ثلاث سنوات في الشركات، فإن التأثير عليك سيكون أكثر خطيًا. وإذا كنت تتطلع إلى فترة طويلة (تصل إلى 10 سنوات) لمؤسستك، فأنت بحاجة إلى العمل على تعلم أين ومتى تقوم بالاستثمار، مع العلم أن بعض تلك الاستثمارات ستؤتي ثمارها، والبعض الأخر لا.

وأشار إلى أنه "خلال السنوات العشر فقط الأخيرة فإن آخر مرة قام فيها علماء الرياضيات والخبراء بتطوير منتجات مترابطة للغاية. كانت هذه هي المنتجات التي لم يفهمها أحد تقريبًا، ولكن ضجة المبيعات المصاحبة لتلك المنتجات كانت تعني استثمارًا كبيرًا بشكل لا يصدق في خضم هذه الأزمة المالية.

عبيد الزعابي: التطورات التكنولوجية

اتفق سعادة د. عبيد الزعابي مع فكرة أن التطورات التكنولوجية على تقنية البلوك شين سوف تشكل تحدي من حيث تطبيقها و استغلالها بالشكل المناسب ومتابعة توقعات أصحاب المصلحة و احتياجاتهم منها.

وأضاف الرئيس التنفيذي للهيئة أن "عرض التقارير والمعلومات المالية في الوقت المناسب وبشكل كامل ودقيق سوف يوفر فوائد لجميع أصحاب المصلحة وخاصة المستثمرين. وأوضح أننا "بدأنا في 2011 التعاون مع منظمة XBRL لتطوير منظومة التصنيفات و إلزامية تطبيقها على الشركات المدرجة كأول دولة في الشرق الأوسط تطبق ذلك، كذلك عملنا مع شركائنا في الأسواق المالية لتطبيق نظام XBRL لتسهيل استخدامه.

وبين سعادته "أنه في 2017 تم تحقيق 100% التزام في استخدام XBRL في الإفصاح المالي على مستوى الدولة.

حسن السركال: توحيد البيانات المالية

أشار حسن السركال إلى أن "نظام الإفصاح الإلكتروني يعمل على تسهيل قراءة وتوحيد البيانات المالية وسهولة مقارنتها في جميع أنحاء العالم. ولفت إلى أهمية التوقيت والفترة الزمنية القصيرة التي يتطلبها هذا النظام، بالأخذ في الاعتبار أنه يساعد على تطوير آليات الإفصاح في توصيل البيانات و المعلومات للمستثمرين في وقت مناسب.

واكد السركال على أهمية أن تكون هذه "البيانات ذات مصداقية مثلا أن تكون مصدقة من مدققين وتوصيلها في وقت لحظي. وتساعد التكنولوجيا على توفر المعلومات لاتخاذ القرارات وكذلك التنبؤ forecasting. ودعا إلى دمج أدوات الإفصاح مع الأدوات التحليلية لتقدم قيمة مضافة".

ونوه إلى أن "التحدي الحالي هو في تطوير اللغة taxonomy. لاستيعاب التطورات والابتكارات والمنتجات المالية الحديثة مثل العملات الرقمية ومتطلبات الإفصاح الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية و الاسواق الخضراء و الاسواق المالية الإسلامية.

ونوه د. الزعابي إلى "أن العملات الرقمية وإصداراتها واستخدام تقنية البلوكشين سوف تساعد في توفير حلول غير تقليدية في تمويل الشركات وبشكل مبتكر وخاصة الشركات النامية. يجب على الصناعة المالية تبني هذه التكنولوجيا واستغلالها بشكل صحيح لتوفير حلول مبتكرة.

وأوضح أن "مجلس إدارة الهيئة اصدر تشريعات تسمح للهيئة بتنظيم هذه الإصدارات والاصول الرقمية ونعمل حالياً على إصدار الانظمة التنظيمية المناسبة وكذلك التشاور مع الجهات العالمية مثل (أيوسكو) للسماح للصناعة والأسواق والشركات والمستثمرين من الاستفادة من هذه المنتجات مع تخفيض مخاطرها. وأن الهيئة ستصدر في 2019 لوائح تنظم إصدار وتداول والإفصاحات المرتبطة بالأصول الرقمية ICO.

وتوقع أن "يستفيد المدققون بشكل كبير من نظام الـ XBRL وأنه سيسهل أعمالهم ويمكن كذلك إدخال وتبني المعايير المحاسبية المختلفة ومنها المعايير المحاسبية للمنظمات المالية الإسلامية، يحتاج هذا لمزيد من الاهتمام والتطوير.

وقال: "نحن كمنظمون مهتمون بشكل خاص عند التعامل مع التكنولوجيا الجديدة، بحماية المستثمرين، وضمان سلامة ونزاهة الأسواق وكذلك دعم الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن "التكنولوجيا الحديثة ستساعد في تطوير أعمال التدقيق وجعل البيانات المالية أكثر اعتمادية ومصداقية وترفع من جودتها وجودة أعمال التدقيق وتجعل عمليات إصدار التقارير المالية وغيرها بشكل أكثر فعالية. وأكد على أن تنظيم التقنيات الجديدة وتشجيع استخدامها والتعامل معها بشكل صحيح سيشكل تحدياً كبيراً للمنظمين. كما أن التكنولوجيا ستشكل فرصة سانحة لتطوير أداء وفعاليات الأسواق والعمليات وخدمة المستثمرين".

روبرت تارولا: استبدال التحليل الأساسي

قال روبرت تارولا " لا زال الانتقال من الاعتماد على النظام الورقي إلى البيانات الإلكترونية في طور الإنجاز، كما أن المنظمين والمستثمرين والمصدرين على حد السواء مهتمون باستخدام التكنولوجيا لتطوير التقارير والافصاح عن المعلومات، مع ضرورة أن تتصف البيانات المالية بالاعتمادية (يجب أن يكون قد تم التأكد من صحتها وجودتها).

وأضاف أن الإفصاح والتقارير المستمرة هو التطور المنظور، ويمكن تبينه بسهولة لأن الشركات و الصناديق الاستثمارية تقوم بالفعل بإعداد البيانات ومراجعتها بشكل لحظي وهو ما يتجه إليه العالم الآن، بيد أن توفر هذه البيانات واستخدامها قد يؤدي إلى استبدال التحليل الأساسي وهو ليس بالضرورة شيء صحي حيث أنه لا بديل لدراسة البيانات المالية الكاملة وتحليلها بشكل كامل. وأوضح جون داجوستينو: أن كثيراً من التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتمويل الجماهيري وبلوكشين والتحليل التنبؤي predictive analysis تستخدم البيانات الوصول إلى والتفاعل مع جميع أصحاب المصلحة، وقد بدأ استخدام التكنولوجيا بشكل أكثر فعالية.

وقال" "العملات الرقمية لم تستغل بعد في توفير حلول مبتكرة ولكن تم إساءة استخدامها ويجب على المنظمين الانتباه لذلك، على الرغم من أن التكنولوجيا التي بنيت عليها هي تكنولوجيا واعدة ولها القدرة على توفير كثير من التطور الإيجابي والحلول.

وأضاف "يتوجه العالم إلي اللامركزية في تنظيم التعاملات وهنا ستستخدم تقنية البلوكشين لتوفير البنية التحتية".

الجلسة الثانية:

"تحويل الأعمال: كيف يمكن للبيانات المُهيكلة تحسين المخرجات والنواتج؟"

وشارك فيها كل من:

- المفوض روري فولر، رئيس لجنة الشركات والملكية الفكرية بجنوب أفريقيا.
- داتو زهرة عبد الوهاب فينر، الرئيس التنفيذي لهيئة الشركات الماليزية.
- أليساندرو بونارا، رئيس شعبة الإحصاء بالبنك المركزي الأوروبي.
- كارلا ماكينا، رئيس المعايير لنظام معرّفات الكيانات القانونية العالمي، والرئيس المنتهية فترته للجنة الأيزو (ISO TC).

وأدار الجلسة جون تيرنر الرئيس التنفيذي للمنظمة.

اجتماع عمومية

عقدت الجمعية العمومية لأعضاء لمنظمة الدولية للإفصاح الإلكتروني XBRL جلسة لها في نهاية فعاليات اليوم الأول من المؤتمر أعقبها اجتماع لمجلس إدارة المنظمة حيث تم إقرار اختيار رئيس مجلس

بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

«الهيئة» تعقد مؤتمرها السنوي تحت عنوان تعزيز الاستثمار الأجنبي في الأسواق المالية

تحت رعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع ، افتتح د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع وفراس صفي الدين نائب رئيس هيئة الأسواق المالية بلبنان/ رئيس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، مؤتمر تعزيز الاستثمار الأجنبي في الأسواق المالية الذي نظمته هيئة الأوراق المالية والسلع بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بفندق جراند حياة بدبي.

وقال معالي سلطان المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع في كلمة ألقاها بالنيابة سعادة الدكتور عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة، يطيب لي في مستهل أعمال هذا المؤتمر أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالحضور الكريم.. وأن أعبر لكم جميعاً عن خالص الشكر وعميق الامتنان على تلبيتكم دعوة هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة لحضور هذا المؤتمر الهام الذي يتناول قضية كبيرة على جانب كبير من الأهمية فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية.

ونوه الي انه متابعة من الهيئة للاتجاه العالمي للاستثمار في العملات المشفرة والافتراضية، وجهت هيئة الأوراق المالية والسلع إلى المستثمرين تحذيراً بضرورة التزام أقصى درجات الحذر من كافة أنشطة جمع الأموال القائمة على الاستثمار في الأصول الرقمية/ المشفرة digital assets مثل العملات crypto currencies والأدوات الرمزية التي قد يجري مزاولتها بشكل أو بآخر داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. سواء تمت الإشارة إلى هذه الأنشطة بـ "الإصدارات الأولية للعملات أو "الإصدارات الأولية للأدوات الرمزي و تقوم حالياً بإجراء الدراسات الفنية عن الجهات التي تنظمها في الممارسات العالمية وإمكانية تطبيق نظام يناسب دولة الإمارات.

وأوضح ان اختيار موضوع المؤتمر جاء انطلاقاً من أهمية الاستثمار الأجنبي في الأسواق المالية ودوره في رفع معدلات النمو الاقتصادي ونقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة وتعزيز الخبرات الفنية وزيادة معدلات التوظيف وفرص العمل، وزيادة عمق الأسواق المالية (خاصة في حالة الاستثمار الأجنبي غير المباشر)، وقد حرصت الهيئة على تنظيم هذا المؤتمر بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية لإلقاء المزيد من الضوء على أبعاد هذا الموضوع، ولفت أنظار المتابعين والمستثمرين إلى المزايا الهائلة والطاقات الكامنة المتاحة لدى الراغبين في الاستثمار في الأسواق المالية في دولة الإمارات، وذلك بمشاركة خبراء ومتخصصين من مختلف دول العالم"

وقال معاليه: ربما لا يتسع المجال في هذه العجالة كي أستعرض معكم كافة المحاور التي يتطرق إليها موضوع المؤتمر وتأثيرها على الاقتصاد، ولكن أود أن أنوه سريعاً إلى أهمية دور الهيئات الرقابية في احتواء المخاطر النظامية واضطرابات الأسواق، فضلاً عن متابعة تأثير التطورات التكنولوجية المالية على الأسواق، واتباع أفضل ممارسات الشفافية فيما بعد عمليات التداول، وأخيراً وليس آخراً بناء القدرات الذاتية في الأسواق.

البيئة الاقتصادية

تناول المتحدث الرئيس في المؤتمر نيجل باسيا، المدير العام لشركة CCL المحدودة، البيئة الاقتصادية في منطقة الخليج والتي كانت قد تأثرت بانخفاض أسعار البترول فضلاً عن التوترات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، لكنها استعادت عافيتها بعد استقرار الأسعار، فضلاً عن الإصلاحات التي تمت في المملكة العربية السعودية، والاستعدادات الجارية للطرح العام لشركة أرامكو السعودية، واستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر إكسبو 2020.

وأشار إلى أن تطوير الأسواق المالية هدف أساسي باعتباره مصدراً من مصادر التمويل وخاصة للحكومات من خلال إتاحة الفرصة للتمويل من خلال السندات والصكوك، بما يفيد الاقتصاد ويقلل من المخاطر النظامية ويحقق الاستقرار المالي.

الجلسة الأولى

دور هيئات الرقابة في تطوير أسواق المال

عقدت ضمن فعاليات المؤتمر 4 جلسات؛ حيث ناقشت الجلسة الأولى الإطار الرقابي ودور هيئات الرقابة في تطوير أسواق المال من خلال عدة محاور تضمنت هيئات الرقابة: التوازن بين تحقيق الاستقرار المالي وحماية المستثمرين وكفاءة السوق، ومعايير ممارسة أعمال وساطة الأسواق المالية: رأس المال والمتطلبات المهنية، والتعامل مع حالات إفلاس وسطاء الأسواق المالية: تخفيض المخاطر وخسائر المستثمرين، واحتواء المخاطر النظامية ومخاطر عدم القدرة على السداد واضطرابات الأسواق، والتحديات الجديدة في ظل معايير توجهات الأوراق المالية الأوروبي MiFID II: التحديات الجديدة، وقد أدار الجلسة جليل طريف الأمين العام لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

وتحدث فيها كل من:

- د. عبيد الزعابي، الرئيس التنفيذي، لهيئة الأوراق المالية والسلع.
- فراس صفي الدين، نائب الرئيس، لهيئة الأسواق المالية، لبنان.
- أحمد المرهون، الرئيس التنفيذي، لسوق مسقط للأوراق المالية، بسلطنة عُمان.
- جو ماكهيل ، رئيس الشؤون التنظيمية للاتحاد الأوروبي، بلومبيرج.
- نافين دي سوزا ، مدير العمليات، بورصة دبي للذهب والسلع، دولة الإمارات.

الجلسة الثانية

تأثير التطورات التكنولوجية المالية

تناولت الجلسة الثانية تأثير التطورات التكنولوجية المالية على الأسواق، حيث تطرقت إلى الإطار الاستراتيجي: التحديات القائمة للبنية المالية التحتية (FMI)، والتكنولوجيا المالية (FinTech): كيف تساعد الأسواق المالية؟ والبلوك تشين blockchain: تطبيقها لدى الأسواق المالية: تجربة ADX، والمرونة الإلكترونية cyber resilience: مواجهة الجرائم المالية الإلكترونية، وتعزيز هيكل السوق لدعم الإبداع والابتكار.

و أدار الجلسة الحوارية الثانية للمؤتمر فيليبيه باتشيكو، المراسل المتخصص في موضوعات الأسهم في بلومبيرج، وشارك في النقاش:

- هنري بيرجستروم ، مستشار تطوير الأعمال، سوق أبوظبي للأوراق المالية.
- بشار كيلاني، المدير الإقليمي، آي بي إم الشرق الأوسط
- ستيفن شوبيرت ، مستشار هيئة الأوراق المالية والسلع، دولة الإمارات.
- فيصل بليزيد ، مدير عام تكنولوجيا الأسواق، الشرق الأوسط وإفريقيا، ناسداك.

الجلسة الثالثة

الاستثمار الأجنبي وشفافية ما بعد التداول

استعرضت الجلسة الثالثة محور الاستثمار الأجنبي وشفافية ما بعد التداول،وقد أدار الجلسة الحوارية الثالثة للمؤتمر محمد علي ياسين، وشارك في النقاش كل من:

- فادي شمّاس، المدير العام، أرقام كابيتال، دولة الإمارات
- تارانيه ديرایاتي Taraneh Derayati، رئيس المبيعات، Cinnober، السويد
- إيريك سالومونز Eric Salomons، رئيس قسم الأسواق، سلطة دبي للخدمات المالية
- محمد العبري، نائب رئيس قطاع أسواق رأس المال، الهيئة العامة لسوق المال، عُمان
- محمد داغر Mohamed Dagher، رئيس إدارة الحسابات، بنك يوروكلير لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ورابطة الدول المستقلة.

الجلسة الرابعة

بناء القدرات الذاتية للأسواق المالية العربية

خلال الجلسة الرابعة والأخيرة تمت مناقشة موضوع بناء القدرات الذاتية للأسواق المالية العربية، وذلك من عدة زوايا تمثلت في التحديات التي تواجه وسطاء الأسواق المالية، الشهادات المهنية: التعليم والتدريب المستمريْن، والبحوث وتحليل الأسواق: ما هي التحديات؟ وتلبية متطلبات المستثمرين المحليين والأجانب من البحوث والدراسات، وتعزيز حوكمة وسطاء الأسواق المالية، والدخل الثابت والصكوك الإسلامية: هل نحن على الطريق الصحيح؟

وأدار الجلسة د. منذر بركات، مستشار رئيسي للأسواق المالية، هيئة الأوراق المالية والسلع، وشارك في الحوار كل من:

- أنيتا يادافAnita Yadav ، مديرة أبحاث الدخل الثابت، بنك الإمارات دبي الوطني
- كيفن مورKevin Moore، مدير تطوير الأعمال العالمية، المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار.
- نيتيش بهوجنجروالا Nitish Bhojnagarwala، نائب الرئيس، موديز
- د.موهان جوروسوامي Dr. Mohan Guruswamy، مدير برنامج الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال، جامعة ولونغونغ
- أحمد الجارد، مدير إدارة الترخيص، هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية.

بهدف ترويجها في مناطق اختصاص كل منها

اتفاق بين «الأوراق المالية» و«سلطة دبي» و«أبوظبي العالمي» لترخيص صناديق الاستثمار

توصلت هيئة الأوراق المالية والسلع وسلطة دبي للخدمات المالية وسلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي إلى اتفاق بشأن تسهيل عملية ترخيص صناديق الاستثمار لدى كل منها وترويجها في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

تعزيز علاقات الشراكة وتسهيل ترخيص وترويج الصناديق الاستثمارية بغرض استقطاب الاستثمارات الخارجية

وقد تم ذلك بعد التوقيع على اتفاقية تنظيمية بين الجهات الثلاث في دبي بحضور معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع ومعالي أحمد علي الصايغ وزير دولة رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي. وقع الاتفاقية كل من د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، وبرايان ستايروولت الرئيس التنفيذي سلطة دبي للخدمات المالية، وريتشارد تينج الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية التابعة لسوق أبوظبي العالمي.

وقال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع إن من شأن التوقيع على الاتفاقية وتنفيذ نصوصها تعزيز علاقات الشراكة بين الهيئات الثلاث وتسهيل ترخيص وترويج الصناديق الاستثمارية بغرض استقطاب الاستثمارات الخارجية، وفتح المجال لتوجيه المدخرات إلى أدوات مالية جديدة مثل صناديق الاستثمار، إضافة إلى تنشيط عدد من الخدمات والأنشطة المالية ذات الصلة بصناديق الاستثمار مثل الحافظ الأمين وإدارة الاستثمار والترويج وكذلك الخدمات الإدارية لصناديق الاستثمار.

وأضاف معاليه أن الاتفاقية تعتمد الاعتراف المتبادل passporting كآلية تنظيمية لترويج المنتجات الخاصة بصناديق الاستثمار والإشراف عليها، وتشجيع الشركات الأجنبية المرخصة في المناطق المالية الحرة في الدول الأخرى إلى الانتقال للعمل في أسواق الدولة، وهي بذلك تسهم في تحقيق أحد أهم الأدوار الرئيسة المناطة بهيئة الأوراق المالية والسلع الذي يتمثل في توفير المناخ الملائم لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية بما يواكب أهداف التطور الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة.

من جانبه، قال معالي أحمد علي الصايغ وزير دولة، رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي المالي العالمي: "نرحب بهذه الشراكة التي من شأنها تعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز مالي دولي ومنصة لريادة الأعمال، إن هذا التعاون سيتيح المجال أمام رواد السوق الجدد والمستثمرين والشركات للتوسع والنمو في دولة الإمارات والمنطقة كافة، حيث تتماشى الاتفاقية مع جهود سوق أبوظبي العالمي المتواصلة للحفاظ على سوق خدمات مالية مبتكر يدعم اقتصاد الدولة. وبدورنا سنستمر في سوق أبوظبي العالمي في تبني أعلى مستوى من المعايير التنظيمية وأفضل الممارسات بما يخدم المستثمرين والسوق."

بدوره، قال صائب أيغنر، رئيس مجلس إدارة سلطة

دبي للخدمات المالية: " يعكس هذا الاتفاق مع الجهات التنظيمية الأخرى في الدولة، جهودنا المشتركة في تشجيع تطوير أسواق الصناديق المحلية وتحقيق سوق مالي أقوى وأكثر تنوعاً في دولة الإمارات. كما تحرص السلطة على تطوير قطاع الخدمات المالية ودعم النمو الاقتصادي الطويل الأجل للدولة. وتأتي هذه الخطوة لتدعم رؤية مؤسس مركز دبي المالي العالمي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وينفذها سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، رئيس مركز دبي المالي العالمي، لتحويل إمارة دبي إلى مركز مالي عالمي فعال ومحور لجذب الاستثمارات والأعمال. إن العمل مع نظرائنا المُنظمين في دولة الإمارات وحول العالم هو جزء أساسي من نهجنا التنظيمي وعاملاً هاماً في إنشاء والحفاظ على الثقة في مركزنا المالي الدولي. "

ووفق بنود الاتفاقية الموقعة بين الهيئات الثلاثة، تم الاتفاق على إطار تشريعي مشترك في منطقة اختصاص كل منها بحيث يمَكِّن هذا الإطار كل طرف- عند تبني الإطار التشريعي واعتماده- من تسهيل التنسيق التنظيمي فيما بينها لترخيص الصناديق المحلية فيما بينها. وقد أكدت الهيئات التنظيمية الثلاث على أن الصناديق المرخصة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية ولوائح الترخيص هي التي يجوز ترويجها من المناطق الحرة المالية داخل الدولة، أو من الدولة داخل المناطق الحرة المالية، وفقا لأحكام الاتفاقية ولوائح الترخيص.

وبموجب بنود الاتفاقية، سيتم إنشاء وسيلة للتسجيل والإشعار من قبل كل جهة تنظيمية، تهدف إلى تسهيل عملية ترويج وبيع الصناديق المحلية المنشأة داخل دولة الإمارات أو في مركز دبي المالي العالمي أو سوق أبوظبي العالمي، للمستثمرين المرتقبين والقائمين في أي مكان في الدولة، من خلال ترخيص موحد.

كما اتفقت كل من هيئة الأوراق المالية والسلع وسلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية على وضع قواعد مشتركة لتنفيذ الاتفاقية التنظيمية.

ومن المتوقع أن ينشط هذا النظام عملية تطوير سوق صناديق الاستثمار المحلية، وذلك من خلال التشجيع على إنشاء صناديق استثمار جديدة، فضلاً عن تسهيل عملية ممارسة الأعمال في الدولة.

وبناء على هذا الاتفاق، سيوفر النظام حماية أكبر للمستثمرين، وذلك نتيجةً تعزيز تبادل المعلومات التنظيمية ما بين الهيئات التنظيمية المذكورة في ما يتعلق بعملية ترويج وبيع وحدات صناديق الاستثمار المحلية في الدولة.

وسيتم طرح ورقة استشارية حول النظام المقترح من قبل كل من سلطة دبي للخدمات المالية وسلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي.

يشار إلى أن هيئة الأوراق المالية والسلع تتولى تنظيم أسواق رأس المال في الدولة، باستثناء المناطق الحرة المالية، كما أن سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة التنظيمية المستقلة للخدمات المالية التي يتم ممارستها في أو من مركز دبي المالي العالمي، في حين أن سلطة تنظيم الخدمات المالية هي المنظم المالي المستقل للخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي.

«الأوراق المالية» وهيئة التأمين يتعاونان للارتقاء بمستوى الخدمات المالية

أبرمت هيئة الأوراق المالية والسلع وهيئة التأمين مذكرة تفاهم من أجل تعزيز التعاون بينهما. وقع المذكرة في أبوظبي سعادة د.عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة وسعادة إبراهيم عبيد الزعابي المدير العام لهيئة التأمين.

وتهدف المذكرة إلى ترسيخ أسس التعاون المتبادل بين الطرفين بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المالية المقدمة بالدولة، وتطوير سوق رأس المال الوطني وقطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبمقتضى المذكرة الموقعة، اتفق الطرفان على التعاون في مجالات التشريع والترخيص والرقابة على شركات التأمين والشركات التي تمارس أحد الأنشطة التي تتطلب الترخيص من الطرفين.

كما اتفق الطرفان كذلك على تبادل المعلومات التنظيمية والمعلومات الإشرافية ذات الصلة بما في ذلك تبادل مسودات اللوائح والأنظمة والتعليمات والقرارات التي ينوي إصدارها أي من الطرفين والتي تؤثر على المتطلبات التنظيمية والرقابية لعمل الشركات والجهات التي تخضع لإشراف ورقابة أي من الطرفين، من أجل تعزيز وضمان الإمتثال للقوانين واللوائح والمتطلبات التنظيمية.

وفيما يخص المنتجات التأمينية المرتبطة بمنتجات مالية (الأوراق المالية أو عقود السلع، أو المشتقات، أو المنتجات المهيكلة، أو أي من الأوراق المالية الأجنبية) تقوم هيئة الأوراق المالية والسلع بتزويد هيئة التأمين بمتطلباتها على أن يتم إضافتها إلى متطلبات هيئة التأمين من أجل إلزام شركات التأمين بها.

وتنص مذكرة التفاهم كذلك على تبادل المعلومات بشأن تقارير حوكمة شركات التأمين، والمعلومات عن البيانات والتقارير المالية الخاصة بشركات التأمين والشركات الحاصلة على ترخيص مشترك من الطرفين، وشاغلي الوظائف الرئيسية في شركات التأمين والشركات الحاصلة على ترخيص مشترك من الطرفين.

كما أكد الاتفاق على التعاون في مجال التدريب والمساعدات الفنية من خلال تبادل الخبرات والمعلومات في مجال تدريب العاملين، والتعاون الفني في مجال الممارسات المالية لبعض القضايا الفنية المحددة المتصلة بمسؤوليات الطرفين.

تفاهم بين «الهيئة» و«الإمارات للمستثمرين بالخارج» لتقديم الدعم للجولات الترويجية لأسواق المال

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع ومجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج مذكرة تفاهم من أجل تعزيز التعاون بينهما. وقع المذكرة في دبي سعادة د. عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة وسعادة/ جمال سيف الجروان الأمين العام للمجلس، وذلك بحضور سعادة عبد الله خليفة السويدي.

يأتي توقيع المذكرة بهدف تطوير الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، والعمل على تعزيز فرص التنسيق بينهما بما يحقق استفادة كل منهما من إمكانات الآخر ويتيح تحقيق الأهداف المنوطة بكل منهما. كما يأتي كذلك انطلاقاً من الرغبة المشتركة بينهما في توحيد الجهود الرامية للارتقاء بالبيئة الاستثمارية بالدولة بما يسهم في دفع عجلة التنمية المحلية، عبر دعم فرص التعاون في كافة المجالات المشتركة. وبمقتضى المذكرة الموقعة، اتفق الطرفان على التعاون في مجال تنظيم برامج تدريبية في مجال أسواق المال وصناعة الخدمات المالية بهدف تطوير وتحسين المستويات المهنية وزيادة الوعي بالمنتجات والأدوات المالية المتداولة بالأسواق المالية. كما اتفقا كذلك على الاستفادة من الخبرات والمعلومات والإحصائيات والدراسات والبحوث بين الطرفين ذات العلاقة بأغراض المذكرة وبما يتناسب مع السياسات المعمول بها في هذا الشأن.

ونصت المذكرة أيضاً على أن يتعاون الطرفان في تنظيم المؤتمرات، والاجتماعات، والندوات وورش العمل ذات العلاقة بالطرفين، والاستفادة من البرامج التدريبية والأنشطة والفعاليات والمؤتمرات والتسهيلات والخصومات التي ينظمها كل من الطرفين.

وبالإضافة إلى ذلك- وفي إطار ما اتفق عليه الجانبان من تقديم التسهيلات المتوفرة لدى كل منهما للآخر بما يمكن من تنفيذ برامجه وأنشطته- يتعاون كل من الهيئة والمجلس من أجل توفير الدعم الفني واللوجستي المتعلق بتنظيم الجولات الترويجية التي تقوم بها الأسواق المالية بالدولة في الخارج بحضور ممثلي الصناعة المالية ورجال الأعمال بالخارج.

وصرح د. عبيد سيف الزعابي أن التوقيع على المذكرة يأتي في إطار سعي الهيئة لتطوير شراكات مع كافة الجهات التي تشاركها الاهتمام بتطوير البيئة الاستثمارية. وأشاد الرئيس التنفيذي للهيئة بمجلس الإمارات للمستثمرين في الخارج، منوها بدوره كمظلة وطنية على جانب كبير من الأهمية لتنمية الاستثمارات الوطنية الصادرة، وذلك بالأخذ في الاعتبار الدور الحيوي الذي يقوم به في تحقيق التواصل والتنسيق مع الجهات الحكومية بما يسهم في دعم وترويج وحماية مصالح وأهداف المستثمرين الإماراتيين في الخارج، ويخدم في النهاية مصلحة الاقتصاد الوطني.

من جانبه، عبر سعادة جمال سيف الجروان الأمين العام لمجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج عن سعادته بتوقيع هذه المذكرة، منوهاً إلى أنها "تعتبر أول مذكرة تفاهم يوقعها المجلس مع جهة اتحادية في الدولة مما يجعلها محل فخر واعتزاز لنا".

ولفت سعادته إلى أن "مجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج يسعى من خلال توقيع مذكرة التفاهم مع هيئة الأوراق المالية والسلع إلى تقوية العلاقة المؤسسية مع كافة الجهات ذات الصلة سواء كانت داخل الدولة أو مع الجهات ذات الصلة في الدول المستهدفة لإضافة قيمة لأعمال المجلس والمستثمرين الإماراتيين بالخارج".

دائرتا «المحاكم» و«النيابة العامة» برأس الخيمة توقعان اتفاقية تعاون مع «الأوراق المالية» و«سوق أبوظبي»

وقعت دائرتا "محاكم رأس الخيمة" و"النيابة العامة برأس الخيمة" مذكرتي تفاهم مع "هيئة الأوراق المالية والسلع" و"سوق أبوظبي للأوراق المالية"، ويأتي توقيع الاتفاقية بهدف تحقيق الربط الإلكتروني وتبادل البيانات والمعلومات لتبسيط الإجراءات بالعمل، وخدمة المتعاملين، كما تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك في كافة المجالات، وتبادل الخبرات والمعارف بما يحقق الفائدة لجميع الأطراف.

وقع الاتفاقية -في فندق والدورف أستوريا برأس الخيمة- عن هيئة الأوراق المالية والسلع سعادة الدكتور عبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة، وعن دائرة المحاكم سعادة المستشار أحمد محمد الخاطري رئيس الدائرة، وعن دائرة النيابة العامة سعادة المستشار حسن سعيد محيمد النائب العام لإمارة رأس الخيمة، وعن سوق أبوظبي للأوراق المالية سعادة راشد البلوشي الرئيس التنفيذي للسوق.

وقال المستشار أحمد الخاطري إنه تنفيذا لتوجيهات سمو الشيخ محمد بن سعود القاسمي ولي عهد رأس الخيمة رئيس مجلس القضاء، تأتي توقيع هذه الاتفاقية الهامة، وذلك في إطار خطتها الاستراتيجية، ولفتح آفاق التعاون الاستراتيجي مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة في الدولة، ولتعزيز علاقات الشراكة، وتوحيد الجهود المشتركة لخدمة المتعاملين، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب.

وأوضح المستشار حسن محيمد أن النيابة العامة برأس الخيمة تحرص على بناء علاقات استراتيجية فعالة لتحقيق توجهات حكومة رأس الخيمة، والعمل على تبسيط الإجراءات وتسهيل التواصل والتنسيق المشترك مع الجهات المختلفة من خلال إبرام مذكرات التفاهم، كما أن النيابة تعزز تحولها الإلكتروني والذكي في كافة خدماتها بالتعاون مع الشركاء.

ومن جهته قال الدكتور عبيد الزعابي أن الاتفاقية التي تم توقيعها مع دائرتي المحاكم والنيابة العامة تعد خطوة مهمة تجسد التعاون المشترك مع الجهات الحكومية بما يخدم جمهور المتعاملين، ويحقق المصالح المشتركة التي تنعكس على الارتقاء بالعمل الحكومي، وبما يحقق رؤية القيادة الحكيمة بالدولة، كما أن الهيئة تعمل على تقديم خدمات حكومية متميزة ومشتركة، وتحرص على التواصل وتسهيل الإجراءات مع كافة الجهات.

ومن جانبه صرح سعادة راشد البلوشي، الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية "يسُرنا توقيع مذكرة الشراكة مع محاكم و نيابة رأس الخيمة و التي تأتي ضمن جهودنا نحو تعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية المختلفة ذات العلاقة بعمل السوق كما و أنه يأتي في إطار مساعي السوق نحو تحقيق الربط الإلكتروني مع مختلف الجهات ذات العلاقة بما يتماشى مع المساعي المشتركة لدفع مسيرة التحول الرقمي الذي تشهده الدولة".

إطلاق مشروع تطوير «منصة تداول الأوراق المالية لشركات المناطق الحرة»

وقعت سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي "دافزا" مذكرة تفاهم مع كل من "سوق دبي المالي" و"هيئة الأوراق المالية والسلع" و"اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي" لتحديد أطر التعاون لإطلاق مشروع "منصة تداول الأوراق المالية لشركات المناطق الحرة"، والذي تقدمت به دافزا الى لجنة دبي X10 تحت عنوان "السوق المالي للمناطق الحرة" ، في مبادرة تعد الأولى من نوعها على المستوى العالمي.

واستناداً إلى مذكرة التفاهم سيعمل الشركاء على توفير البنية المثالية لإطلاق "منصة تداول الأوراق المالية لشركات المناطق الحرة"، والتي انبثقت فكرتها من إقامة سوق مالي للمناطق الحرة، وهو أحد مشاريع سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي التي جرى اختيارها ضمن مبادرة دبي X10 . وكان سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، أعلن عن المبادرات المعتمدة خلال القمة العالمية للحكومات في فبراير الماضي لبدء العمل على تنفيذها خلال 24 شهراً.

وجرى توقيع المذكرة في مقر "دافزا سكوير للأعمال" بحضور كل من سعادة الدكتورعبيد سيف الزعابي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع وسعادة الدكتور محمد الزرعوني مدير عام "دافزا"، وسعادة عيسى كاظم رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي، وسعادة أحمد بن مسحار المهيري أمين عام اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي.

وستعمل الأطراف بموجب المذكرة على تبادل الخبرات والتعاون فيما بينها لإطلاق المشروع الذي من شأنه تمكين شركات المناطق الحرة من التحول إلى شركات مساهمة عامة والإدراج في السوق مع فرصة زيادة رأسمالها وتعزيز أنشطتها وخلق بيئة مشجعة للاستثمارات الأجنبية في دبي والدولة بشكل عام. ويهدف المشروع إلى تسهيل وصول المستثمرين في المناطق الحرة إلى الأسواق المالية ورؤوس الأموال، حيث تعتبر بمثابة فرصة لتوسيع أعمالهم، كونه سيكون متاحاً أمامها بشكل سلس بما سينعكس إيجاباً على دورة الحياة الاقتصادية ويُسهم في نمو الاقتصاد عبر جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة.

بغرض التعاون في مجال السعادة والايجابية

«الهيئة» توقع مذكرة تفاهم مع مركز «دبي للإحصاء»

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع ومركز دبي للإحصاء مذكرة تفاهم من أجل تعزيز التعاون بينهما. وقع المذكرة عن هيئة الأوراق المالية سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة وعارف عبيد المهيري المدير التنفيذي لمركز الإحصاء.

تنص المذكرة الموقعة على تبادل الخبرات والدراسات والتعاون في مجالات التبادل المعرفي والعملي للمبادرات والخبرات والانشطة التي تعزز الايجابية والولاء الوظيفي والسعادة في بيئة العمل الداخلية، وإطلاق مبادرات مشتركة ضمن جهود البرنامج الوطني للسعادة والايجابية

كما تتضمن كذلك تبادل الدراسات المحلية والعالمية المتعلقة بالسعادة وجودة الحياة الصادرة من جهات معتمدة وموثقه، بالإضافة إلى تبادل الدراسات والاحصائيات المتعلقة بنسبة سعادة وثقة المستثمرين المحليين والأجانب في أسواق المال الإماراتية.

وبمقتضى المذكرة يتعاون الطرفان في اطر التبادل المعرفي والعملي للخبرات ضمن جهود البرنامج الوطني للسعادة والايجابية وتبادل الدراسات المحلية والعالمية المتعلقة بالسعادة وجودة الحياة الصادرة من الجهات المعتمدة، وكذلك طرح استطلاعات ومسوح تعني بقياس نسبة سعادة ورضى المستثمرين المحليين والأجانب عن تعاملهم في اسواق المال الإماراتية، وبما يتناسب مع السياسات المعمول بها لدى أي من الطرفين، اضافة الى تبادل الخبرات والانشطة لتعزيز الايجابية والولاء الوظيفي والسعادة في بيئة العمل الداخلية.

د. عبيد الزعابي: اتفاق التعاون له انعكاسات إيجابية على صناعة الخدمات المالية

وبمقتضى المذكرة، يتعاون الطرفان في طرح أي استطلاعات ومسوح تعني بقياس نسبة سعادة ورضى المستثمرين المحليين والأجانب عن تعاملهم في اسواق المال الإماراتية، وبما يتناسب مع السياسات المعمول بها لدى أي من الطرفين.

وصرح د. عبيد الزعابي أن التوقيع على المذكرة يأتي انطلاقاً من الرغبة المشتركة بين الطرفين في الإسهام البنّاء في جهود وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية بالدولة، وتقديراً للمصالح المشتركة في تطوير العلاقات الثنائية، وإيماناً من كل منهما بأن التعاون بينهما من شأنه أن يسهم في التنمية المحلية.

وأضاف أن مذكرة التفاهم بين الهيئة والمركز تهدف إلى استكشاف فرص التعاون بينهما وتعزيز أواصره بما يتيح استفادة كل منهما من امكانات الآخر ويدعم فرص تحقيق السعادة والإيجابية على الصعيد المهني.

وأشاد د. الزعابي بدور مركز دبي للإحصاء- باعتباره المصدر الرسمي للإحصاء على مستوى إمارة دبي- في مجال جمع وتبويب البيانات والمعلومات الإحصائية، وتصنيفها وتحليلها وإعداد ونشر المؤشرات والتقارير الإحصائية وتنظيم العمل الإحصائي والقيام بالدراسات الاستقصائية وإجراء المسوح الاستطلاعية والاستبيانات.

وقعت عقداً مع كلية الأفق الجامعية لتطوير تطبيق ذكي لنشر الوعي الاستثماري

«الأوراق المالية» توقع مذكرتي تفاهم مع شركتي تقنية معلومات على هامش «جيتكس»

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع عقداً مع كلية الأفق الجامعية بالشارقة بهدف إعداد تطبيق ذكي لتنمية الوعي الاستثماري لدى المستثمرين والمتعاملين في السوق المالي. وقع العقد عن الهيئة سعادة د. عبيد الزعابي الرئيس التنفيذي للهيئة وعن الكلية السيد/ كمال بوري مدير الكلية.

وبمقتضى العقد تلتزم الكلية بإعداد تطبيق إلكتروني لتوعية المستثمرين بحيث يتضمن توفير صفحة لتحديد المستهدفين في التطبيق، وخصائص التطبيق ومحتواه سواء من حيث الرسائل التوعوية، وجدول الأحداث المهمة للهيئة، والتسجيل فيها، والفيديو، والمنشورات، وقنوات التواصل مع الهيئة، والبيانات المزودة بالرسوم الإنفوجرافيكية عن المستخدمين والتعاميم مع توفير نظام لإدارة البيانات للتطبيق.

كذلك وقع سعادة د. عبيد الزعابي والسيد/جيرجي عبود بصفته نائب الرئيس والمدير التنفيذي لمنطقة جنوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشركة SAP الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مذكرة تفاهم بينهما.

يأتي توقيع المذكرة انطلاقاً من الرغبة المشتركة بين كل من الهيئة وشركة SAP الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبدء تعاون بينهما في إطار مناقشة الحلول والخدمات الرقمية المبتكرة مثل تطبيقات بلوك شين (blockchain) في صناعة الخدمات المالية.

وتعد الشركة مزوداً رائداً لبرمجيات الأعمال في المؤسسات التي تساعد على تحسين علاقات العملاء وتعزيز التعاون مع الشركاء وإيجاد كفاءات عبر سلاسل التوريد والعمليات التجارية، وتحسين الوصول إلى المعلومات.

وتحدد المذكرة مهام الهيئة على النحو التالي:

- تحديد مجالات التعاون والدعم لتحديد حالات الاستخدام المحتملة.
- مناقشة وتخصيص فريق للمشاركة ودعم فريق الطرف الثاني أثناء استخدام "إثبات المفهوم".
- تطوير حالات الاستخدام (use cases) لتقنية البلوك شين وذلك باستخدام البلوكشين الخاص بالطرف الثاني كالمنصة الخدمية وحلول الطرف الثاني الأخرى.
- مناقشة الشراكة حول وضع خطة عمل قصيرة وطويلة الأجل للمبادرات التي يتفق عليها الطرفان.
- استكشاف الفرص للترويج للقيمة المشتركة بين الطرفين.
- تحديد أصحاب المصلحة حسب اتفاق الطرفين للحضور والمشاركة في تطوير حالات الاستخدام المختارة و "إثبات المفهوم" PoC.
- دعوة الأطراف المختلفة إلى ورش العمل المختلفة والاجتماعات ذات الصلة مع فريق الشركة لضمان نجاح التعاون معها.

وبمقتضى المذكرة، تكون مهمة الشركة العمل من أجل تطوير الابتكار المشترك لتطوير حالة الاستخدام الأولي عن طريق عقد دورات التفكير التصميمي المبتكر، ودعم أولويات حالات الاستخدام، والاستشارة حول منصة الطرف الثاني وأفضل الممارسات حول تقنية Blockchain، كذلك يكون من مهام الشركة:

- عرض نماذج حلول ونماذج أعمال جديدة مثل تطبيقات blockchain في صناعة الخدمات المالية.
- تحديد استراتيجيات الاطلاق (Go to Market) وقياس حالات الاستخدام بعد نجاح تطبيق "إثبات المفهوم" Proof of Concept (PoC).
- تعيين مدير ارتباط / مبيعات رئيسي للإشراف على التعاون بين الطرفين.
- دراسة الطريقة المناسبة لاقتراح التكنولوجيا والحلول المبتكرة لاستخدامها من قبل الطرف الأول لتطوير حالات الاستخدام.
- استكشاف فرص للترويج للقيمة المشتركة للطرف الأول و الطرف الثاني داخل القطاع العام والخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما وقعت الهيئة مذكرة تفاهم أخرى مع شركة "سام سيرفيسيس إف زد".

وقع المذكرة عن الهيئة سعادة الرئيس التنفيذي وعن شركة "سام سيرفيسيس إف زد" مارك جيلز المدير العام، وبمقتضى بنود هذه المذكرة يتحدد نطاق التعاون والمساعدة الفنية -أثناء فعاليات معرض جيتكس 2018- في عمل نموذج تجريبي لعرض البيانات والتقارير الاحصائية Qlik–Tagetik- ويستخدم النظام بيانات تجريبية من قاعدة بيانات الهيئة المتعلقة بالشركات المرخصة، وذلك بهدف إعداد شاشات احصائية dashboards وتقارير تساعد متخذي القرار في الحصول على نظرة شاملة عن عمل الهيئة، كما ان الشركة قامت بعرض الشاشات الاحصائية المطورة في منصة الهيئة بمعرض جيتكس لهذا العام وذلك ضمن نطاق التعاون المتفق عليه في المذكرة.

أهمّها الاستعداد لتحمّل المخاطر الاستثمارية وسهولة «الخروج» بخسائر قليلة

6 أساسات يجب مراعاتها قبل الاستثمار في السلع

هناك ستة أساسات يجب أن يلمّ بها المستثمر الراغب في الاستثمار في السلع، ومعرفة ما إذا كانت مناسبة له أم لا.

وتكون أسعار السلع، في معظم الأحيان، تكون عالية التقلب بسبب عوامل عدة، منها: عدم التطابق بين العرض والطلب عليها على المدى القصير؛ وتأثير عوامل من الصعب التنبؤ بها، مثل سوء الأحوال الجوية، والظروف السياسية، ومزاج المستثمرين، على أسعار السلع؛ فضلاً عن تأثير تغيّر مستويات النشاط الاقتصادي على الأسعار.

والاستثمار في بعض الأدوات، مثل العقود المستقبلية، يمكّن المستثمر من الحصول على مركز استثماري كبير عن طريق استثمار مبلغ صغير جداً، فتكون قيمة المركز الاستثماري أضعافاً مضاعفة من مبلغ رأس المال الذي وضعه المستثمر، ويسمى هذا بـ«الرفع المالي» (financial leverage)، الأمر الذي يمكّن المستثمر من تضخيم الأرباح التي يحصل عليها، إلا أنه أيضاً يؤدي إلى تضخيم الخسائر إذا ما حدثت، وهكذا فإنه يعرّضه لخسائر أكبر بكثير من رأس المال الأصلي الذي استثمره، فيصبح مسؤولاً عن دفع مبالغ إضافية ضخمة قد لا يقدر عليها.

قدرات محدودة

هناك أفراد تكون قدرتهم على اتخاذ مستويات عالية من المخاطر الاستثمارية محدودة، وبالتالي لا يُنصحون بالاستثمار في بعض أنواع السلع: وهم المستثمرون ذوو مستويات دخل أو أحجام مدخرات متوسطة أو محدودة، والمستثمرون الذين لديهم التزامات مادية كبيرة حالية أو متوقعة، وليس لديهم الوقت الكافي لتعويض الخسائر إذا ما حدثت، والمستثمرون كبار السن الذين يعتمدون على مدخراتهم للإنفاق منها بعد تقاعدهم.

بعض أنواع الاستثمارات في السلع، مثل الذهب وصناديق السلع المتداولة في البورصة، تتمتع بسيولة عالية.

ويجب قبل اتخاذ قرار الاستثمار في السلع، الحصول على المشورة والمساعدة من المستشار المالي الخاص بالمستثمر، أو المختصين في مجال الاستثمار في السلع، وأن ينظر المستثمر بعناية إلى اعتبارات عدة تتمثل في: الأهداف الاستثمارية، والاستعداد لتحمّل المخاطر الاستثمارية، ووجود خبرة ومعرفة كافيتين بأسواق السلع والعقود المستقبلية، فضلاً عن المدة الزمنية للاستثمار، ومراعاة السيولة – أي سهولة الخروج من الاستثمار واسترداد الأموال في وقت سريع وبخسائر قليلة – ومدى موافقة أدوات الاستثمار في السلع مع أحكام الشريعة الإسلامية للمهتمين بهذا النوع من الاستثمار.

فالسلع لا تناسب المستثمر الذي يبحث عن استثمار يولّد له دخلاً منتظماً.

الأهداف الاستثمارية

يوجد ستة أساسات يجب أن يلمّ بها المستثمر الراغب في الاستثمار في السلع وهي.

الأساس الأول المتمثل في الأهداف الاستثمارية من حيث احتياجات المستثمر المالية، مثل حجم إنفاقه أو رغبته في زيادة حجم مدخراته، والعائدات التي يود الحصول عليها، ومستوى الربح الذي يرغب في الحصول عليه. وفي حال كان المستثمر يبحث عن استثمار يولّد له دخلاً منتظماً، فإن السلع ليست مناسبة له، نظراً لأنها لا تقدم دفعات منتظمة مثل دفعات الفوائد على السندات أو التوزيعات على بعض الأسهم، لكنها قد تعود عليه بأرباح ناتجة عن ارتفاع أسعارها إذا باعها بعد سنوات عدة.

تحمّل المخاطر

والأساس الثاني متمثل في استعداد المستثمر لتحمّل المخاطر الاستثمارية: أي حجم الخسائر الذي باستطاعته تحمّله، ورغبته في ذلك.

وعادة ما تعتمد قدرته على تحمل مخاطر الاستثمار على عمره، وحجم مدخراته، ومصادر ومستوى دخله، وحجم نفقاته والتزاماته المادية والمدة الزمنية للاستثمار. أما رغبته في تحمل المخاطر فهو إحساس شخصي لدى المستثمر، إذ إن بعض المستثمرين يفضلون اتخاذ مستويات عالية من المخاطرة، لزيادة فرصهم في تحقيق عائدات أعلى، بينما يفضل البعض الآخر المتحفظ أن تكون نسبة المخاطرة محدودة.

الخبرة والمعرفة

والمستثمرون الذين لا يتمتعون بالخبرة أو المعرفة الكافية بأسواق السلع والعقود المستقبلية، أو الذين لا يستطيعون الوصول إلى مستشاري الاستثمار من ذوي الخبرة والمعرفة الجيدة في هذه الأنواع من الاستثمارات، بعدم الدخول فيها.

المدة الزمنية للاستثمار

والأساس الرابع الذي يجب أن يلمّ به المستثمر الراغب في الاستثمار في السلع، يتعلق بالمدة الزمنية للاستثمار، وبعض استثمارات السلع لا تولد أرباحاً إلا على المدى الطويل، ولذلك، إذا كان المستثمر يتوقع أن يحتاج إلى استرداد المبلغ الذي استثمره بعد مدة قصيرة لسداد أقساط قرض، أو دفع إيجار منزل مثلاً، فإن الاستثمار في السلع ليس مناسباً له.

السيولة المالية

السيولة مهمة جداً، وتعني سهولة الخروج من الاستثمار واسترداد الأموال في وقت سريع وبخسائر قليلة.

وبعض أنواع الاستثمارات في السلع، مثل الذهب وصناديق السلع المتداولة في البورصة، تتمتع بسيولة عالية، أما بعض العقود المستقبلية التي تكون قليلة التداول، أو تمتد تواريخ انتهائها لفترات بعيدة، فقد لا تتمتع بميزة السيولة، فينصح المستثمر الذي يتوقع أنه يحتاج إلى استرداد المبلغ الذي استثمره في وقت سريع لحاجة مادية طارئة، بألّا يدخل في هذا النوع من أدوات الاستثمار، فهي غير مناسبة.

وبعض أدوات الاستثمار في السلع، مثل العقود المستقبلية، ليست متوافقة تماماً مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ولذلك، إذا كنت تفضل الاستثمار في الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فإن هذا النوع من الاستثمار قد لا يكون مناسباً لك.

عائدات ومخاطر

وكأيّ استثمار آخر، وبهدف تقييم جاذبية الاستثمار في السلع ومدى ملاءمته للمستثمر، فإنه يجب النظر في كل من العائدات التي يمكن الحصول عليها، والمخاطر التي يتعرض لها، قبل اتخاذ قرار الاستثمار فيها.

ومصدر العائد الرئيس للاستثمار في السلع هو ارتفاع سعر السلعة عن سعرها وقت الشراء، أو السعر الذي اتفق على شراء السلعة به في المستقبل من خلال عقد مستقبلي.

وسعر السلعة يرتفع نتيجة للتغيرات في العرض والطلب عليها، وعوامل اقتصادية وغير اقتصادية أخرى. وعادةً ما ترتفع أسعار السلع في فترات الأزمات المالية والاقتصادية، كما يتوقع الكثير من المختصين في هذا المجال أن يساعد تزايد الطلب على سلع عدة ذات كميات إنتاج محدودة، على استمرار الارتفاع في أسعار هذه السلع على المدى البعيد.

وهناك أنواع عائدات أخرى يمكن الحصول عليها بالاستثمار في عقود السلع المستقبلية، منها:

الفوائد التي يحصل عليها المستثمر على الأموال التي يضعها جانباً لاستخدامها في الوفاء بالتزاماته المادية عند حلول تاريخ انتهاء العقود المستقبلية التي استثمر فيها.

وعندما تكون أسعار السلع في انخفاض أو متوقع لها الانخفاض، فإنه يمكن للمستثمر أن يحصل على عائدات عن طريق شراء عقود جديدة ذات تواريخ انتهاء أبعد، عند حلول تاريخ انتهاء عقده الأصلي، إذ تكون أسعار هذه العقود الجديدة أقل من سعر عقده الأصلي (وتسمى هذه العملية Rollover).

ندوة تبحث مساهمة السوق المالي في الاقتصاد الإماراتي

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع ندوة بعنوان "تحديد الاستراتيجيات المالية الناجحة للشركات المساهمة العامة في الإمارات العربية المتحدة"، قدم د. عبد الله محمد العوضي مادتها العلمية من واقع أطروحته التي نال بها درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة...

استعرض المحاضر تأثير الاستراتيجيات المالية المطبقة كعوامل مؤثرة على أداء الشركات المساهمة العامة في الدولة وخلال الندوة، أكد د. العوضي على أهمية وجود واستقرار الأسواق المالية وذلك من خلال قياس مدى مساهمة السوق المالي في الاقتصاد الوطني للدولة وأهميته في النمو الاقتصادي، وقياس نوع ومستوى العلاقة بينهما، بما يساهم في فهم آلية وطبيعة العلاقة، ومحاولة الاستفادة العلمية والعملية من هذا الارتباط في تطوير السوق المالي والاقتصاد الوطني من خلال تقديم توصيات واقتراح سياسات وطنية يمكن أن تسهم في تطوير الأداء والنمو الاقتصادي للدولة.

وقد شرح المحاضر خلال الندوة كيف أن الاستراتيجيات المالية المختلفة، تحت الظروف الاقتصادية المختلفة، تؤدي إلى نتائج أداء مختلفة، وفي هذا السياق استعرض تأثيرات الأزمة المالية العالمية العام 2008 على الأسواق المالية والاقتصاد الوطني لدولة الإمارات في هذه الفترة.

وتناول د. العوضي موضوع الندوة من المنظور المالي والاقتصادي؛ فعلى الصعيد المالي عرض لتأثير الاستراتيجيات المالية المطبقة كعوامل مؤثرة على أداء الشركات المساهمة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وأضاف أنه تم إخضاع هذه العوامل المؤثرة لمزيد من التحقيق لقياس التأثير المباشر المحتمل على الأداء المالي والسوقي للشركات المساهمة العامة. وبناء على تحليل البيانات وعلاقة العوامل المؤثرة، تم استخلاص وتحديد مزيج من الاستراتيجيات المالية الديناميكية المناسبة التي تساعد في استقرار وتخطي الشركات المساهمة العامة للأزمات والظروف الاقتصادية المتقلبة. وانطلق المحاضر- بناءً على النتائج المستخلصة- إلى أن نجاح الشركات المساهمة العامة يتعلق بوجود علاقة وثيقة متبادلة بين الاستراتيجيات المالية المعتمدة وتأثيرها في الأداء المؤسسي للشركة.

ومن المنظور الاقتصادي، قام الباحث بتوضيح المدى الزمني لتأثر اقتصاد الإمارات بالأزمة العالمية حال وقوعها ومستويات التأثر، وتوقيت نجاح الاقتصاد الوطني في التعافي واستعادة مستويات الأداء التي كان عليها قبل الأزمة العالمية.

تحديث على برنامج اختبارات الترخيص المهني

وجهت هيئة الأوراق المالية والسلع تعميماً لكافة الشركات والأفراد المرخصين منها في دولة الإمارات أوضحت فيه أنها قامت بإجراء تحديث على متطلبات "برنامج اختبارات الترخيص المهني".

وقالت الهيئة إن التحديث اشتمل على إضافة اختبارات الوظائف المعتمدة الجديدة إلى جانب إجراء بعض التعديلات على مسارات اختبارات المهن المعتمدة لدى الهيئة. ولفتت الهيئة إلى أن متطلبات برنامج اختبارات الترخيص المهني المحدث تسري على جميع الفئات المستهدفة التي لم يتم ترخيصها، بالإضافة الى الفئات التي لم تجتاز أي من الاختبارات المقررة قبل صدور التعميم، ولفتت الهيئة إلى أن الاختبارات تخضع لرسوم ضريبة القيمة المضافة (VAT) اعتباراً من الأول من يناير من العام الجاري 2018. وأضافت أنه يمكن للراغبين التقدم لحجز الاختبارات الكترونيا من خلال قائمة الخدمات الالكترونية المفعلة على موقع الهيئة www.sca.gov.ae وأهابت الهيئة بالمهتمين الاطلاع على جدول مسارات اختبارات المهن المعتمدة المحدث على الموقع الإلكتروني، وكذلك التواصل مع مركز هيئة الأوراق المالية والسلع للتدريب عبر البريد الالكتروني SCATrainingCentre@sca.ae.

يشار إلى أن التحديثات الجديدة على متطلبات "برنامج اختبارات الترخيص المهني" سبقها عدة ترتيبات قامت بها الهيئة تضمنت توقيع ملحق للاتفاقية الموقعة سابقاً مع معهد الأوراق المالية والاستثمار بالمملكة المتحدة CISI، وكذلك التأكد من جاهزية مركز الاختبارات التابع لمركز التدريب لتقديم الاختبارات الجديد، والتنسيق مع معهد الأوراق المالية والاستثمار بهذا الخصوص، فضلاً عن التأكد من جاهزية الدفع الالكتروني لرسوم الاختبارات وتفعيل خاصية دفع القيمة المضافة، بالإضافة إلى إعداد الرسم البياني الخاص بمسارات المهن الجديدة والمعتمدة لدى الهيئة.

رفع دعوى المسؤولية في حال وجود مخالفات تشكل جريمة جزائية

3 شروط تمنح المساهمين حق طلب التفتيش على شركاتهم

وفرت هيئة الأوراق المالية والسلع، للمساهمين في الشركات المساهمة العامة، حق طلب التفتيش والرقابة على الشركات المدرجة التي يحملون أسهمها، وذلك وفق ثلاثة شروط محددة.

وأوضحت الهيئة أنه إذا تبين للوزارة أو الهيئة، وجود مخالفات تشكل جريمة جزائية ضد أعضاء مجلس الإدارة أو مدققي الحسابات، فإنها تدعو الجمعية العمومية للنظر في عزل أعضاء مجلس الإدارة، ورفع دعوى المسؤولية عليهم، أو عزل مدققي حسابات الشركة، ورفع دعوى المسؤولية عليهم.

وحددت الهيئة الشروط الثلاثة بـ: أن يملك المساهمون 10% على الأقل من أسهم الشركة، وأن يتم ذلك من خلال الجهة المتخصصة التي تعين خبراء للتفتيش، وأن يقدم المفتشون تقريرهم لوزير الاقتصاد مباشرة في حال الشركات المساهمة الخاصة، أو لرئيس مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة.

و أكدت الهيئةأن المستثمر في الأوراق المالية، يُقصد به الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يستثمر أمواله في الأوراق المالية، وهي الأسهم والسندات والصكوك التي تصدرها الشركات المساهمة والسندات والأذونات التي تصدرها الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية أو المؤسسات العامة في الدولة ووحدات الاستثمار الصادرة عن صناديق الاستثمار، وشهادات الإيداع، وأية أدوات مالية أخرى محلية أو أجنبية يوافق مجلس إدارة الهيئة على التعامل فيها.

وأضافت أنه يُقصد بالمساهم في الشركات المدرجة، كل من يملك أسهماً في شركة مدرجة في أحد أسواق الأوراق المالية بالدولة، سواء كان من المؤسسين للشركة، أم تملك هذه الأسهم بعد تأسيسها بأي سبب من أسباب التملك (شراء، تنازل، ميراث)، وهذه الشركات إما شركات المساهمة العامة التي يجب، كقاعدة إدراجها في سوق الأوراق المالية، أو شركات المساهمة الخاصة التي يجوز إدراجها بالسوق بقرار يصدر من مجلس إدارتها. ويتميز المساهمون عن بقية فئات المستثمرين بأنهم أصحاب حقوق ملكية في شركات المساهمة، بوصفهم شركاء في الشركة، يملكون مصيرها، ويتم معاملتهم على قدم المساواة، طالما كانوا من أصحاب الأسهم ذات الفئة الواحدة، وسواء كان استثمارهم طويل الأجل، لرغبتهم في الاحتفاظ بالأسهم وجني أرباحها، وربما المشاركة في إدارتها، أم كان استثمارهم قصير الأجل بهدف المضاربة والربح بشراء الأسهم وبيعها في سوق الأوراق المالية.

وفي الحالتين، يُعد مالك السهم لمدة طويلة أو قصيرة، مساهماً طوال مدة ملكيته للسهم، وهو مستثمر في الأوراق المالية.

وعلى ذلك، فكل مساهم مستثمر، وليس كل مستثمر مساهماً، إذ يشمل مصطلح «مستثمر»، إضافة إلى المساهمين في شركات المساهمة، أصحاب السندات والصكوك، ووحدات الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار، والأذونات التي تصدرها الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية أو شركات المساهمة، وشهادات الإيداع، وحقوق الأولوية، وأية أدوات مالية أخرى مثل سندات التوريق، وحقوق الخيار، بشرط أن يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة.

وحاصل ذلك، أن المستثمر في الأوراق المالية هو كل شخص يتعامل على أوراق أو أدوات مالية، تقبل هيئة الأوراق المالية التعامل فيها، وهي إما حقوق ملكية كالأسهم ووحدات الاستثمار، أو حقوق دائنية كالسندات، أو مشتقات وحقوق خيار كالأذونات وحقوق الأولوية، وسندات التوريق.

حقوق المساهمين

هناك حماية لحقوق المساهمين بتنظيم الرقابة على الشركات ومنحهم حقاً في طلب التفتيش على الشركة التي يسهمون فيها وفق ثلاثة شروط وخطوات أساسية

أولاً

الأصل أنه يجوز لوزارة الاقتصاد والهيئة والسلطة المختصة، كل في ما يخصه، حق مراقبة الشركات المساهمة والتفتيش على أعمالها ودفاترها أو أية أوراق أو سجلات لدى فروع الشركات وشركاتها التابعة داخل الدولة وخارجها، أو لدى مدقق حساباتها، أو لدى شركة أخرى ذات علاقة بالشركة محل التفتيش، ويجوز لها الاستعانة، مع لجنة التفتيش، بخبير أو أكثر من الجهات ذات الخبرة الفنية والمالية بموضوع التفتيش، للتحقق من قيامها بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له والنظام الأساسي للشركة.

ثانياً

يجوز للمساهمين الحائزين على (10%) على الأقل من رأس مال الشركة أن يطلبوا من الوزارة أو الهيئة، بحسب الأحوال، الأمر بالتفتيش على الشركة في ما ينسب إلى أعضاء مجلس الإدارة أو مدققي الحسابات من مخالفات جسيمة في أداء واجباتهم المقررة، بموجب أحكام القانون أو النظام الأساسي للشركة، متى وُجد من الأسباب ما يُرجح وقوع هذه المخالفات. ويجب أن يكون طلب التفتيش مشتملاً على الأدلة التي يُستفاد منها أن لدى الطالبين من الأسباب الجدية ما يبرر اتخاذ هذه الإجراءات. ويجب على المساهمين مقدمي الطلب أن يودعوا الأسهم التي يملكونها، وأن تظل مودعة إلى أن يتم الفصل في طلبهم.

وللوزارة أو الهيئة، بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال الطالبين وأعضاء مجلس الإدارة أو من يقوم مقامه ومدققي الحسابات في جلسة سرية، أن تأمر بالتفتيش على أعمال الشركة ودفاترها أو أية أوراق أو سجلات لدى شركة أخرى ذات علاقة بالشركة محل التفتيش أو لدى مدقق حساباتها، ولها أن تندب لهذا الغرض خبيراً أو أكثر على نفقة طالبي التفتيش.

ثالثاً

أن يقدم المفتشون عند الانتهاء من إجراء التفتيش، تقريراً نهائياً إلى الوزير، بالنسبة للشركات المساهمة الخاصة ورئيس مجلس إدارة الهيئة بالنسبة للشركات المساهمة العامة. وإذا تبين للوزارة أو الهيئة بحسب الأحوال، وجود مخالفات تشكل جريمة جزائية ضد أعضاء مجلس الإدارة أو مدققي الحسابات، قامت بدعوة الجمعية العمومية ويترأس اجتماعها في هذه الحالة ممثل بدرجة مدير تنفيذي أو من يقوم مقامه عن الوزارة أو الهيئة بحسب الأحوال للنظر في عزل أعضاء مجلس الإدارة، ورفع دعوى المسؤولية عليهم، أو عزل مدققي حسابات الشركة، ورفع دعوى المسؤولية عليهم.

ويكون قرار الجمعية العمومية صحيحاً متى وافقت عليه الأغلبية الحاضرة، بعد أن يستبعد منه نصيب من ينظر في أمر عزله من أعضاء المجلس، وفي حال عضو مجلس الإدارة الذي يمثل شخصاً اعتبارياً يستبعد نصيب ذلك الشخص الاعتباري.

3 حالات تستلزم إفصاح الأشخاص عن ملكيتهم في الشركات المدرجة

يجب على كبار المستثمرين، الإفصاح عن ملكيتهم حماية لتعاملات صغار المستثمرين، الأولى بالرعاية، وذلك في ثلاث حالات:

شخص طبيعي

يلتزم كل شخص طبيعي هو وأبناؤه القصر أو كل شخص معنوي، تبلغ ملكيتهم مضافاً إليها ملكية المجموعة المرتبطة (يُقصد بها الأشخاص الذين يجمع بينهم اتفاق أو ترتيب بغرض تملك حصة مسيطرة في شركة مدرجة، ويعد من ضمن المجموعة المرتبطة، الشخص الطبيعي وأبناؤه القصر والشخص المعنوي المملوك أو المسيطر عليه من جانب شخص آخر ضمن هذه المجموعة) إحدى النسب التالية بإخطار السوق بذلك فوراً:

– نسبة تُعادل (5%) فأكثر من أسهم الشركة المدرجة في السوق.

– نسبة تُعادل (10%) فأكثر من أسهم شركة أم أو تابعة أو شقيقة أو حليفة للشركة المدرجة في السوق.

– كما يلتزم بالإفصاح عن كل (1%) تغيراً فوق حدود بداية الإفصاح المبينة أعلاه.

ويلاحظ هنا أن الإخطار لاحق على تنفيذ العملية في السوق، أي أنه لا يوجد ما يعوق تنفيذ عملية الشراء.

شركة مدرجة

يلتزم كل شخص طبيعي، هو وأبناؤه القصر أو كل شخص معنوي يرغب في شراء نسبة من أسهم شركة مدرجة تؤدي إلى تملكه هو والمجموعة المرتبطة (30%) فأكثر من أسهم تلك الشركة، بإخطار الهيئة بذلك قبل تقديم طلب الشراء للتنفيذ داخل القاعة. وللهيئة عدم الموافقة على تنفيذ الأمر، إذا قدرت أنه يترتب على العملية مساس بمصلحة السوق أو الاقتصاد الوطني، وذلك بعد التشاور مع السوق.

ويلاحظ هنا أن الإخطار سابق على تنفيذ عملية الشراء، بل يتعدى الأمر هنا مجرد الإخطار، ولكنه يعتبر طلب موافقة من الهيئة على تنفيذ عملية الشراء، لما قد تمثله من مساس بمصلحة السوق أو الاقتصاد الوطني.

نسبة الملكية

يلتزم كل شخص طبيعي أو اعتباري أو مجموعة من الأشخاص المرتبطة أو الأطراف ذات العلاقة بلغت نسبة ملكيته أو ملكيتهم (50%) فأكثر من رأس مال إحدى الشركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق عند رغبته، أو رغبتهم في زيادة نسبة ملكيته أو ملكيتهم، أن يتقدم بعرض استحواذ لجميع المساهمين بتلك الشركة وفقاً للضوابط والشروط والإجراءات التي تحددها الهيئة بهذا الشأن.

وعلى الشركات مراعاة ألا تزيد الملكية المتبادلة بين شركتي مساهمة عامة مستقلتين عن نسبة (10%) من رأسمال كل منهما، وتضع الهيئة الضوابط المنظمة لذلك.

وفي هذه الحالة، فإننا بصدد استحواذ على شركة مدرجة، ومراعاة لصغار المستثمرين، ولذا فقد أوجب المشرّع على الشخص الذي وصلت ملكيته إلى (50%) من أسهم الشركة ويرغب في زيادتها، تقديم عرض استحواذ إجباري لجميع المساهمين، ويتم تقديم العرض وفقاً لضوابط وإجراءات تضعها الهيئة بما يحمي مصالح صغار المستثمرين، وهو ما يوافق الممارسات العالمية.

ضوابط لضمان ممارسة المساهمين في الشركات لحقوقهم

يتعين على النظام الأساسي للشركات المساهمة العامة ولوائحها الداخلية، أن يتضمن تسعة ضوابط أساسية، وذلك لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم

1 توفير المعلومات

توفير جميع المعلومات التي تمكّن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه، دون التمييز بينهم، بما فيها معرفتهم بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية، وإجراءات التصويت فيها، بحيث تكون هذه المعلومات وافية ودقيقة، وأن يتم تقديمها وتحديثها بطريقة منتظمة وفي المواعيد المحددة، ومن ضمنها أي معلومات تتعلق بخطط الشركة قبل التصويت عليها في الاجتماعات أو أية معلومات أخرى.

2 المشاركة الفعّالة

إتاحة الفرصة لجميع المساهمين للمشاركة الفعالة في مداولات اجتماعات الجمعية العمومية، والتصويت على قراراتها، وللمساهمين الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاجتماع وتوجيه الأسئلة بشأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات، وعلى مجلس الإدارة أو مدقق الحسابات الإجابة عن الأسئلة بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر.

3 حق التصويت

تجنب وضع أي قيود قد تؤدي إلى منع استخدام حق التصويت، مع وجوب تسهيل ممارسة المساهم لحقه في التصويت وتيسيره.

4 حرية التداول

منع وضع أي قيود على حرية التداول على أسهم الشركة في السوق المالي.

5 علاقات المستثمرين

تعيين مسؤول مؤهل مختص بجميع المهام المتعلقة بإدارة علاقات المستثمرين، ويتمتع بالشروط اللازمة لشغل هذه الوظيفة، وإنشاء صفحة خاصة لعلاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة، بحيث يتم تحديثه وصيانته بشكل دائم بما يتماشى مع المعايير الدولية بحيث يشمل: بيانات ووسائل الاتصال بقسم علاقات المستثمرين مثل رقم هاتف وبريد إلكتروني مخصص، وتوفير التقارير المتعلقة بالنتائج المالية سواء المسجلة بالأرشيف أو المنشورة، وبيانات السنة المالية، على أن تشمل تواريخ نشر بيانات النتائج المالية، ومحاضر اجتماعات الجمعيات العمومية، وأي أحداث أخرى مهمة، والالتزام بنشر المعلومات والبيانات التي يتم الإفصاح عنها للجهات الرقابية، أو الأسواق، أو الجمهور على الموقع الإلكتروني الخاص بها، ومنها أخبار وأحداث الشركة وتطوراتها والأحداث الجوهرية الخاصة بها، والقوائم المالية السنوية والمرحلية وتقارير مجلس الإدارة لسنوات سابقة عدة، وتقرير الحوكمة، وهيكل الملكية ونسب التملك، فضلاً عن معلومات عامة محدثة باستمرار على الموقع الإلكتروني الرسمي عن الشركة وأنشطتها واستراتيجية أعمالها ورؤيتها والخطط المستقبلية، ومعلومات عن سعر سهم الشركة من حيث: سعر الإغلاق – سعر الافتتاح– أعلى وأدنى سعر خلال العام – قيم السهم المختلفة وبعض المؤشرات المالية، وإمكانية الاستفسار عن الأرباح غير المستلمة من قبل المساهمين وآلية استلام المساهمين لأرباحهم، وأخيراً، بيانات الاتصال بمسؤول علاقات المستثمرين وآلية تقديم الآراء والملاحظات والاستفسارات.

6 لجنة أزمات

تشكيل لجنة مكونة من موظفين من الفئات العليا في الشركة في حال مواجهة الشركة لأزمات، بحيث تتولى وضع خطة التواصل مع المستثمرين والإعلام، بخصوص الخطوات العملية التي تتخذها الشركة لمواجهة الأزمة، وتحديد متحدث رسمي باسم الشركة يتولى عملية التواصل المذكورة.

7 الوضع المالي

نشر عروض تقديمية مبدئية توضح الوضع المالي والاستراتيجيات والتوقعات المستقبلية للشركة مرة واحدة على الأقل سنوياً، مع مراعاة تحديث هذه العروض بعد كل إعلان يتم عن النتائج المالية (بشكل ربع سنوي، ونصف سنوي).

8 مسؤول العلاقات

وضع الإجراءات اللازمة لتوفير جميع البيانات والمعلومات لمسؤول علاقات المستثمرين، بما في ذلك قرارات مجلس الإدارة فور صدورها، والبيانات المالية الدورية والسنوية عند اعتمادها من المجلس، وذلك لتمكين مسؤول علاقات المستثمرين من تنفيذ مهامه المحددة في هذه المادة.

9 تقرير الحوكمة

يجب على مجلس الإدارة إتاحة تقرير الحوكمة السنوي لجميع مساهمي الشركة، قبل تقديم طلب للهيئة للموافقة على عقد اجتماع الجمعية العمومية.

5 أساسيات لحماية حقوق المساهمين في الشركات العامة

تضمن القوانين والتشريعات للمساهمين في الشركات المساهمة العامة، حقوقاً أساسية، ما يكفل العدالة والمساواة بين المساهمين، ومن أهمها حماية حقوقهم، بتحديد طبيعة الحصة التي يسهم بها كل شريك أو مساهم، وكيفية تقييمها عن طريق خمسة أساسيات، هي: عدم جواز أن تكون حصة الشريك ما يتمتع به من سمعة أو نفوذ، وأن يتم تقييم الحصص العينية من خلال واحد أو أكثر من المستشارين الماليين، وإلزام مجلس الإدارة، في حال قيام الشركة، بشراء أصول أو شركات أو مؤسسات، بقيمة تزيد في مجموعها على (20%) من رأسمالها، ووجوب اكتتاب المؤسسين بأسهم لا تقل عن (30%) ولا تزيد على (70%) من رأسمال الشركة المصدر، وأخيراً، حظر تداول أسهم المؤسسين النقدية أو العينية قبل نشر الميزانية، وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين ماليتين على الأقل.

المساهمة بحصص

حتى تتحقق المساواة، يجب أن يسهم الجميع بحصص نقدية أو عينية، إذ يتكون رأسمال الشركة من الحصص النقدية والحصص العينية مقدرة القيمة أو إحداهما، ولا يجوز أن تكون حصة الشريك ما يتمتع به من سمعة أو نفوذ. ولكن يجوز أن تكون الحصة أو الحصص العينية المقدمة من الشخص العام، عقد امتياز، أو حق انتفاع يتعلق باستعمال بعض الأموال العامة، مثل عقد إدارة مرفق عام، أو تقديم خدمة عامة كالنقل، أو الصحة، فذلك مما يجوز تقييمه باعتباره حصة عينية.

تقييم الحصص العينية

تحقيقاً للشفافية والمساواة، وعدم الإفراط في تقييم الحصة العينية بغير حقيقتها، أوجب القانون أن يتم تقييم الحصص العينية من خلال واحد أو أكثر من المستشارين الماليين، تختاره أو تختارهم الهيئة، من المعتمدين لديها، أو من الجهات ذات الخبرة الفنية والمالية بموضوع التقييم، والتي تقرها الهيئة، وإلا اعتبر التقييم باطلاً، ويتم التقييم على نفقة مقدم الحصة. وللهيئة مناقشة تقرير التقييم والاعتراض عليه، ويجوز لها تعيين مقيم آخر إذا اقتضى الأمر على نفقة الشركة تحت التأسيس. كما يخضع تقييم الحصص العينية اللاحق لمرحلة تأسيس الشركة للأحكام ذاتها.

شراء الأصول والشركات

وحرصاً على أموال المساهمين، وحتى لا يحقق بعض المؤسسين مزايا غير عادلة، أوجب القانون على مجلس الإدارة، حال قيام الشركة بشراء أصول أو شركات أو مؤسسات، بقيمة تزيد في مجموعها على (20%) من رأسمالها قبل اعتماد الجمعية العمومية حسابات السنة المالية الأولى، إخطار الهيئة بذلك، ويجوز للهيئة إخضاع تلك الأصول أو الشركات أو المؤسسات للتقييم.

اكتتاب المؤسسين

تحقيقاً للتوازن بين حرية المؤسسين في الاكتتاب بأسهم الشركة في حدود سقف أعلى محدد يمنع من السيطرة الكاملة عليها، وسقف أدنى محدد يشكك في جودة المشروع الذي تستهدفه الشركة الجديدة، أوجب المشرع على المؤسسين أن يكتتبوا بأسهم لا تقل عن (30%)، ولا تزيد على (70%) من رأسمال الشركة المصدر، وذلك قبل الدعوة للاكتتاب العام في بقية أسهم الشركة. ولا يجوز للمؤسسين الاكتتاب في الأسهم المطروحة للاكتتاب العام.

تداول أسهم المؤسسين

حتى لا تتحول عملية تأسيس الشركات إلى وسيلة للخداع والاحتيال، ثم خروج المؤسسين من الشركة، بعد بيع أسهمهم بأسعار قد تكون أعلى من السعر العادل، لكنها تكون نتيجة حملات ترويج ودعاية زائفة عن أصول وطموحات الشركة؛ فقد حظر القانون تداول أسهم المؤسسين النقدية أو العينية قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين ماليتين على الأقل. ويسري الحكم ذاته على ما يكتتب به المؤسسون في حالة زيادة رأس المال قبل انتهاء فترة الحظر. ولمجلس إدارة الهيئة أن يصدر قراراً بزيادة فترة الحظر، بحيث لا تزيد على ثلاث سنوات. ويجوز خلال فترة الحظر رهن هذه الأسهم أو نقل ملكيتها بالبيع من أحد المؤسسين إلى مؤسس آخر، أو من ورثة أحد المؤسسين في حالة وفاته إلى الغير، أو من تفليسة المؤسس إلى الغير أو بموجب حكم قضائي نهائي.

7 حقوق للمساهمين أثناء انعقاد «عموميات» الشركات

يتمتع المساهون في الشركات المساهمة العامة بسبعة حقوق أساسية أثناء انعقاد الجمعيات العمومية للشركات. وتملك الجمعية العمومية للشركة اختصاصات شديدة الأهمية، ما يجعل المساهم حريصاً على حضور اجتماعاتها، والمشاركة الفعالة والمناقشة الجدية لبنود جدول الأعمال، ضماناً لحقوقه، وإعمالاً للدور الرقابي للجمعية على أعمال الإدارة التنفيذية.

1 جدول الأعمال

وذكرت الهيئة أنه لا يجوز للجمعية العمومية المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال، ما عدا الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع، إذ إن للجمعية العمومية حق المداولة فيها. واذا طلبت هيئة الأوراق المالية والسلع أو عدد من المساهمين يمثل (10%) من رأسمال الشركة على الأقل، إدراج مسائل معينة في جدول الأعمال، وذلك قبل البدء في مناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية، فإنه يجب على مجلس الإدارة إجابة الطلب، وإلا كان من حق الجمعية العمومية أن تقرر مناقشة هذه المسائل

2 حق المناقشة

ويتمثل ثاني الحقوق في أن لكل مساهم، أثناء اجتماع الجمعية العمومية، حق مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية، وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات، فيما يلتزم أعضاء المجلس والمدقق بالإجابة عن الأسئلة بالقدر الذي لا يعرّض مصلحة الشركة للضرر. و يحق للمساهم أن يحتكم إلى الجمعية العمومية، إذا رأى أن الرد على سؤاله غير كافٍ، ويكون قرار الجمعية العمومية واجب التنفيذ، ويبطل أي شرط في نظام الشركة يقضي بغير ذلك.

3 طريقة التصويت

ويحدد النظام الأساسي للشركة طريقة التصويت على قرارات الجمعية العمومية، ومع ذلك يجب أن يكون التصويت سرياً إذا تعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بمساءلتهم. ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العمومية الخاصة بإبراء ذمتهم من المسؤولية عن إدارتهم، أو التي تتعلق بمنفعة خاصة لهم، أو المتعلقة بتعارض المصالح، أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة، وفي حال كون عضو مجلس الإدارة يمثل شخصاً اعتبارياً، تستبعد أسهم ذلك الشخص الاعتباري.

4 محضر الاجتماع

يحرر محضر اجتماع الجمعية العمومية بالاجتماع، ويتضمن أسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين، وعدد الأسهم التي في حيازتهم بالأصالة أو بالوكالة، وعدد الأصوات المقررة لهم، والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو عارضتها، وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع. وتدوّن محاضر اجتماع الجمعية العمومية بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص يتبع في إمساكه الضوابط التي يصدر بها قرار من الهيئة، ويوقع المحضر كل من رئيس الجمعية ومقررها وجامع الأصوات ومدقق الحسابات، ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيها.

5 القرارات الصادرة

تصدر قرارات الجمعية العمومية للشركة بأغلبية الأسهم الممثلة في الاجتماع أو أية أغلبية أكبر يحددها النظام الأساسي.

6 حفظ المحاضر

يتم حفظ محاضر اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين في مركز الشركة، ويجوز لأي مساهم الاطلاع على تلك المحاضر مجاناً خلال ساعات العمل المقررة. وفي حالة رفض الشركة أو عدم التزامها بأحكام هذه المادة، فإنه يجوز للهيئة أن تُصدر أمراً يُلزم بإجراء تدقيق لما ورد بالمحاضر في شأن مداولات الجمعيات العمومية، ولها أن تُصدر أمراً للشركة بتسليم النسخ المطلوبة إلى الشخص أو الأشخاص الذين طلبوها.

7 وقف القرارات

يحق لهيئة الأوراق المالية والسلع بناءً على طلب من يملك نسبة لا تقل عن (5%) من أسهم الشركة، إصدار قرار بوقف قرارات الجمعية العمومية للشركة الصادرة إضراراً بهم، أو الصادرة لمصلحة فئة معينة من المساهمين، أو لجلب نفع خاص لأعضاء مجلس الإدارة أو غيرهم متى ثبت لها جدية أسباب الطلب. و لا يقبل طلب إيقاف تنفيذ قرارات الجمعية العمومية بعد مضي ثلاثة أيام عمل من تاريخ صدور تلك القرارات، داعية ذوي الشأن الى إقامة الدعوى بطلب إبطال هذه القرارات أمام المحكمة المختصة، وإخطار الهيئة بنسخة منها خلال خمسة أيام من تاريخ صدور قرار إيقاف تنفيذ قرارات الجمعية العمومية، وإلا اعتُبر الوقف كأن لم يكن. وتنظر المحكمة دعوى بطلان قرارات الجمعية العمومية، ولها أن تأمر على وجه الاستعجال بوقف تنفيذ قرار الهيئة، بناءً على طلب الخصم، إلى حين البتّ في موضوع الدعوى.

9 ضوابط لحماية أموال المساهمين من الاستغلال

تعتبر حماية حقوق المساهمين إحدى ركائز كل من قانون هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (4) لسنة 200 وأنظمتها القانونية المنبثقة عنه وقانون الشركات التجارية، لأن القاعدة الأساسية التي تقوم عليها حقوق المساهمين كافة هي المساواة الكاملة للأسهم التي من الفئة ذاتها، والحماية المتساوية للمساهمين، فلا تمييز بين سهم وآخر من فئته، ولا بين مساهم وآخر، فهي أسهم متساوية القيمة، وكل مساهم يتمتع بالحماية والحقوق ذاتها التي يتمتع بها غيره من المساهمين، كل في حدود ما يملكه من أسهم. ووضع المشرّع تسعة ضوابط لحماية أموال المساهمين من الاستغلال للاعتبارات الخاصة. ويقع باطلاً أي اتفاق يتعارض وهذه الأحكام، ويجب على مدقق الحسابات أن يشير في تقريره المعروض على الجمعية العمومية للشركة إلى تلك القروض والائتمانات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة.

وتركز التشريعات المنظمة للتداولات في الأسواق المالية على حماية حقوق المساهمين بمنع تعارض المصالح، وتنظيم تعاملات الأطراف ذات العلاقة.

ويركز المتعامل على تفضيل مصلحته الشخصية، وإذا لم يضع المشرّع حدوداً واضحة، وضوابط صارمة، ومحظورات حاسمة على استغلال أموال الشركة للمصالح الخاصة، فإن الاستثمار في الشركات ذات الاكتتاب العام مآله الفشل والخسران. وأدرك المشرّع الإماراتي هذه الحقائق، ووضع ضوابط تواكب أفضل الممارسات العالمية لحماية أموال المساهمين من الاستغلال للاعتبارات الخاصة، ومن هذه الضوابط:

مجلس الإدارة

1. لا يجوز تعيين أو انتخاب أي شخص عضواً بمجلس إدارة الشركة إلا بعد أن يقر كتابة بقبول الترشيح، على أن يتضمن الإقرار الإفصاح عن أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يشكل منافسة للشركة، وأسماء الشركات والمؤسسات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إداراتها.

2. على كل عضو في مجلس إدارة الشركة، تكون له مصلحة مشتركة أو متعارضة في عملية تعرض على مجلس الإدارة لإقرارها، أن يبلّغ المجلس بذلك، وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة، ولا يجوز له الاشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية.

3. يحظر على الأطراف ذات العلاقة أن يستغل أي منهم ما اتصل به من معلومات بحكم عضويته أو وظيفته في تحقيق مصلحة له أو لغيره، أياً كانت نتيجة التعامل في الأوراق المالية للشركة وغيرها من المعاملات، كما لا يجوز أن يكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي جهة تقوم بعمليات يراد بها إحداث تأثير في أسعار الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة.

عقد الصفقات

4. لا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة إلا بموافقة مجلس الإدارة في ما لا يجاوز 5% من رأسمال الشركة، وبموافقة الجمعية العمومية للشركة في ما زاد على ذلك، ويتم تقييم الصفقات بواسطة مقيم معتمد لدى الهيئة. كما تلتزم بتوفير المستندات الخاصة بالصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، وطبيعة تلك الصفقات، وحجمها، وتفاصيل كل صفقة، وإحاطة المساهمين علماً في الجمعية العمومية، ويجب إدراج تفاصيل الصفقة وشروطها وتعارض المصالح المتعلق بالطرف ذي العلاقة في البيانات المالية السنوية التي تعرض على الجمعية العمومية، وتنشر تلك البيانات على الموقع الإلكتروني للسوق والشركة.

5. في حال إبرام الشركة أية صفقات مع الأطراف ذات العلاقة، يحق للمساهم المالك لنسبة 5% فأكثر من أسهم الشركة أن يطلب الاطلاع على دفاتر الشركة ووثائقها، وعلى أية مستندات أو وثائق تتعلق بتلك الصفقات.

6. لا يجوز لعضو مجلس الإدارة، بغير موافقة من الجمعية العمومية للشركة تجدد سنوياً، أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتاجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة، ولا يجوز له أن يفشي أي معلومات أو بيانات تخص الشركة.

7. لا يجوز للشركة المساهمة تقديم قروض لأي من أعضاء مجلس إدارتها، أو عقد كفالات، أو تقديم أية ضمانات تتعلق بقروض ممنوحة لهم، ويعتبر قرضاً مقدماً لعضو مجلس الإدارة كل قرض مقدم إلى زوجه أو أبنائه أو أي قريب له حتى الدرجة الثانية.

8. يلتزم مجلس الإدارة بوضع قواعد مكتوبة بخصوص تعاملات أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها في الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة أو الشركة الأم أو الشركات التابعة أو الشقيقة لها.

9. يقع باطلاً كل قرار يصدر بالمخالفة لأحكام القانون أو عقد الشركة أو نظامها الأساسي لمصلحة فئة معينة من المساهمين، أو للإضرار بها.

5 شروط أساسية لمزاولة نشاط الخدمات المالية

تشترط هيئة الأوراق المالية والسلع توفر خمسة شروط أساسية لمن يرغب في مزاولة نشاط الخدمات المالية في دولة الإمارات. وتتمثل الشروط الخمسة في الحصول على ترخيص منها، كونها الجهة الرقابية المسؤولة عن ذلك، إضافة إلى توافر الكفاءة والملاءمة، والأهلية المالية، والنزاهة والأمانة، والامتثال.

أسواق المال

تقوم تشريعات أسواق المال المتقدمة على مبدأ التنظيم الاحتكاري للخدمات المالية، أي أنه لا يجوز مزاولة أنشطة الخدمات المالية من دون ترخيص من الجهة الرقابية، يصدر بعد استيفاء متطلبات معينة تتناسب وطبيعة كل نشاط، وبضوابط محددة لمنع تضارب المصالح، وبضوابط محددة لمعايير الملاءة المالية والحد من المخاطر، وهي أمور تبعد سوق الأوراق المالية عن العشوائية، سواء في الأوراق المالية المدرجة، أو مقدمي الخدمات المالية، مثل شركات الوساطة والاستشارات المالية والتحليل المالي وإدارة الاستثمار. وراعى التشريع الإماراتي هذا المبدأ، وإذا كانت المادة 25 من قانون الهيئة رقم 4 لسنة 2000 قد أوجبت أن يقتصر التعامل في الأوراق المالية المدرجة في السوق على الوسطاء المرخص لهم، إلا أن الأنظمة الصادرة من الهيئة بتنظيم بقية الخدمات المالية تُوجب عدم مزاولة أي نشاط في مجال الأوراق المالية دون ترخيص أو اعتماد من الهيئة.

المنظومة التشريعية

وبعد سنوات من إنشاء هيئة الأوراق المالية، اكتملت المنظومة التشريعية لديها، أو شارفت على الاكتمال، ولم يعد هناك مجال لتقديم خدمة في سوق الأوراق المالية بلا ترخيص أو اعتماد وموافقة من الهيئة، ولم تعد الأنشطة في مجال الأوراق المالية تتم بفوضى أو عشوائية، وهذا التنظيم الدقيق، وتجريم مزاولة النشاط دون ترخيص من الهيئة وفقاً للمادة رقم 43 من قانون الهيئة رقم 4 لسنة 2000 هو قمة الحماية لحقوق المستثمرين، فلم يعد المستثمر فريسة لأفراد أو شركات غير مؤهلة أو مرخصة تقدم لهم الخدمة في سوق الأوراق المالية، بما يعرّض حقوقهم ومصالحهم للخطر.

الكفاءة والملاءمة

وإضافة إلى ضرورة الترخيص بكل الخدمات المالية، خطت الهيئة خطوة واسعة في سبيل حماية هذا التنظيم، فبعد تقريرها لمتطلبات دقيقة لمعايير الملاءة المالية لمقدمي الخدمات المالية، وللحد من المخاطر، فقد نظمت بقرار الرئيس التنفيذي للهيئة رقم (34/ ر.ت) لسنة 2016 الضوابط التنظيمية للأنشطة والخدمات المالية، وأهمها معايير الكفاءة والملاءمة، والأهلية المالية، والنزاهة والأمانة، والامتثال».

مجلس الإدارة

ويُقصد بمعايير الكفاءة والملاءمة تحديد مدى ملاءمة وكفاءة الشركة، طالبة الترخيص أو المرخصة حسب الأحوال، والأشخاص المعنيين كأعضاء مجلس إدارة الشركة وشركائها، والعاملين لديها من الموظفين المعتمدين وغير المعتمدين، وذلك من أجل تقييم سجلهم وفقاً للمعايير المبينة في هذه الضوابط.

ويمثل معيار الأهلية المالية أحد المعايير المهمة لقياس النزاهة في المعاملات المالية، ويتم تقييمه من خلال التأكد من عدم تعرض الشركة أو أي من الأشخاص المعنيين لحالات إخفاق في الوفاء بالالتزامات المالية، وذلك استناداً لأسس تقييم واضحة بيّنها القرار بطريقة محددة. ويشكل معيار الكفاءة قياساً لدرجة كفاءة الشركة، والأشخاص المعنيين، ويتم تقييمه من خلال بيان متطلبات العمل في أسواق المال بالدولة، وبيان الحد الأدنى من الشروط اللازمة، سواء لترخيص الشركة وتقييم الأنظمة الفنية والتقنية لديها، أو تلك المرتبطة بالأشخاص المعنيين كمؤهلاتهم التعليمية والمهنية المتخصصة، والخبرات العملية السابقة، والمهارات المكتسبة، وذلك استناداً لأسس تقييم بيّنها القرار بطريقة محددة. أما معيار الأمانة والنزاهة فهو معيار شخصي يرتبط بالأشخاص المعنيين، لارتباطه بالجوانب السلوكية والأخلاقية، ويتم تقييم هذا المعيار استناداً لمدى الالتزام بآداب وسلوكيات المهنة، وأداء المهام والمسؤوليات بأمانة وصدق ونزاهة، مع بذل العناية المهنية اللازمة (عناية الرجل الحريص)، والامتناع عن المشاركة في أي عمل يتعارض مع مصالح الشركة أو المتعاملين أو يؤثر في عمل السوق وانتظامه، أو يمثل أعمالاً غير مشروعة أو غير مقبولة وفقاً للمعايير المهنية أو تعليمات الشركة، والمحافظة على سرية المعلومات والبيانات المتصلة بالعملاء، والمهام الوظيفية، وممارسة الوظائف المصرح بالجمع بينها، بعد الحصول على موافقة الهيئة، ودون تعارض في المصالح والمهام

الإفصاح «روح» السوق وشرط ضروري لنجاحه

الإفصاح هو توفير وإتاحة وتوصيل جميع المعلومات التي تهم المستثمرين في أسواق الأوراق المالية والمهتمين بها في الوقت نفسه، وهو إما إفصاح مالي يتم من خلال القوائم المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق، أو إفصاح عن معلومات مهمة وقرارات جوهرية تؤثر في حركة وسعر وحجم التداول لسهم شركة مدرجة في السوق. ويؤكد قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 2/21 لسنة 2008 بشأن اعتماد «العربية»، لغة رسمية للمراسلات في جميع المؤسسات والهيئات الاتحادية في الدولة، وبالتالي، يجب أن تكون جميع مراسلات الشركة وإفصاحاتها مع الهيئة والأسواق باللغة العربية، أو باللغتين العربية والإنجليزية.

إفصاح سابق للإدراج

ينقسم الإفصاح المتعلق بالشركات المساهمة العامة إلى: «إفصاح سابق للإدراج»، و«إفصاح لاحق للإدراج».

وفيما يـ«الإفصاح السابق للإدراج»، فإن على الشركة التي توافق هيئة الأوراق المالية والسلع على إدراج أوراقها المالية في السوق، أن تنشر كل البيانات المالية السنوية للشركة (عن السنة المالية السابقة لتاريخ تقديم طلب الإدراج، مشفوعاً بتقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات)، والبيانات المالية المرحلية (عن الفترة الزمنية من نهاية السنة المالية السابقة لتاريخ تقديم طلب الإدراج، وحتى نهاية الربع الأخير الذي يسبق تاريخ تقديم الطلب، على أن تكون معتمدة من مدقق الحسابات)، وملخص عن تقرير مجلس الإدارة المقدم لغايات الإدراج في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار، تصدران في الدولة باللغة العربية، وذلك قبل إدراجها في السوق بعشرة أيام.

ويوجد حالتان خاصتان لـ«الإفصاح السابق للإدراج»، هما إذا كانت الشركة حديثة التأسيس، فيتم عندها نشر ميزانية افتتاحية في تاريخ تأسيس الشركة، وإذا كانت الشركة ناتجة من تحول شركة مساهمة خاصة أو ذات مسؤولية محدودة، فإنه يتم نشر الميزانيات السابقة لسنتين ماضيتين قبل التحول، إضافة إلى ميزانيتها الافتتاحية كشركة مساهمة عامة في تاريخ التحول.

إفصاح لاحق للإدراج

ويتضمن الإفصاح اللاحق لـ«الإدراج: الإفصاح عن البيانات المالية الدورية (الربع الأول، نصف السنوي، الربع الثالث، والنتائج المالية الأولية والنتائج المالية السنوية)، فضلاً عن الإفصاح عن الأمور الجوهرية والأحداث المهمة.

وفيما يتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية الأولية، فإن الجهات أو الشركات التي تم إدراج أوراقها المالية في السوق، تلتزم بإخطار وموافاة كلٍ من الهيئة والسوق بملخص الحسابات الختامية ببيانات مالية أولية غير مدققة وغير مراجعة خلال 45 يوماً من انتهاء السنة المالية، موقعة من مجلس الإدارة أو من الشخص المخول بالتوقيع نيابة عنه.

كما تلتزم الجهات أو الشركات التي تم إدراج أوراقها المالية في السوق بإخطار وموافاة كلٍ من الهيئة والسوق بالتقارير المالية المرحلية (ربع سنوية، نصف سنوية)، على أن تكون مراجعة من مدقق حسابات الشركة الخارجي خلال 45 يوماً من انتهاء الفترة الزمنية المحددة، وموقعة من مجلس الإدارة أو من الشخص المخول بالتوقيع نيابة عنه، إضافة إلى التقارير المالية السنوية المدققة من مدقق حسابات الشركة الخارجي خلال 90 يوماً من انتهاء السنة المالية، موقعة من مجلس الإدارة أو من الشخص المخوّل بالتوقيع نيابة عنه.

ويشترط إعداد التقارير الواردة أعلاه وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، باللغتين العربية والإنجليزية، وأن تتضمن تقريري مجلس الإدارة، ومدقق الحسابات، وقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، والإيضاحات حول البيانات المالية.

القرارات المهمة

و الأمور الجوهرية والقرارات المهمة هي أية قرارات استراتيجية وتطورات جوهرية وأحداث مهمة تؤثر في أداء ونشاط وملكية واستمرار الشركة، ومن ثم يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على قيمة وحركة الورقة المالية في الأسواق.

ومن الأمثلة على ذلك: قرارات مجلس الإدارة المتعلقة بتوزيع الأرباح، وقرارات زيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب العام أو الخاص، أو توزيع الأسهم المجانية، وأية تغييرات في مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية، وقرارات مجلس الإدارة التي تتعلق بالتغييرات في أهداف الشركة، وأسواقها، وبالشروع في الاندماج مع شركة أخرى، أو تلك التي تتعلق بالتصفية الاختيارية، فضلاً عن التغييرات المهمة التي تطرأ على موجودات الشركة، أو هيكل رأسمالها أو منتجاتها، أو التصنيف الائتماني، أو الالتزامات المترتبة على الشركة، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، و الصفقات الكبيرة التي تعقدها أو تلغيها الشركة، إضافة إلى العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة، التي قد يكون لها أثر مادي في أرباح الشركة أو مركزها المالي.

ومن الأمور المهمة: الكوارث والحرائق وأثرها المتوقع في المركز المالي للشركة، وتوقف الشركة أو أحد فروعها أو مصانعها أو الشركات التابعة لها عن العمل، وتقارير التصنيف الائتماني التي تحصل عليها الشركة، فضلاً عن أية دعاوى قضائية ترفعها الشركة المساهمة العامة على آخرين، أو تلك التي رفعها آخرون على الشركة، أو على أي من أعضاء مجلس إدارتها، أو الإدارة التنفيذية فيها، وأخيراً الإفصاح عن اجتماعات مجلس إدارة الشركة وقراراتها.

3 طرق لتحديد سعر أسهم الشركات عند الاكتتاب العام

أفادت هيئة الأوراق المالية والسلع بأن هناك ثلاث طرق أساسية يتم اتباعها لتحديد سعر أسهم الشركات للاكتتاب العام، وهي آلية «البناء السعري»، وطريقة «السعر الثابت»، وأخيراً «المزاد الهولندي».

البناء السعري

وعرّفت هيئة الأوراق المالية والسلع، «البناء السعري» للسهم بأنه العملية التي يتم بمقتضاها تحديد سعر السهم عند إصداره، أو طرحه للاكتتاب العام. وتتم من خلال عملية فنية يقوم فيها المستشار المالي بست خطوات، هي: دعوة عدد من المستثمرين المؤهلين لعقد سلسلة من الاجتماعات لعرض تقرير عن أعمال الشركة المصدرة ونشاطها، واستطلاع آراء المستثمرين المؤهلين بشأن تصوراتهم المبدئية عن قيمة الأسهم المراد طرحها للاكتتاب من قبل الشركة المصدرة، ثم التعاون مع الشركة المصدرة في دراسة وتحليل آراء المستثمرين المؤهلين، لاتخاذ القرار بشأن تفاصيل الطرح المزمع، والنطاق السعري للأسهم محل الطرح، فضلاً عن التعاون مع الشركة المصدرة لإعداد نشرة اكتتاب أولية محدد بها النطاق السعري للأسهم، وتقديمها للهيئة للحصول على موافقتها عليها، تمهيداً للإعلان عن الطرح، مع الاستثناء من فترات الإعلان المحددة في البند (1) من المادة (12) من نظام الطرح. أما الخطوة الخامسة فتتمثل في تقديم عروض للمستثمرين عن الأسهم المزمع طرحها من قبل الشركة المصدرة، وأخيراً، القيام بحملات توضيحية وتثقيفية للمستثمرين لتعريفهم بنظام البناء السعري للأسهم.

تلقّي الطلبات

وأضافت الهيئة أنه بعد ذلك، يتم تلقّي طلبات الاكتتاب في الأسهم محل الطرح من المستثمرين خلال المدة الموضحة بنشرة الاكتتاب. ويجوز تلقي طلبات اكتتاب المستثمرين الأفراد في الوقت ذاته لتلقي طلبات اكتتاب المستثمرين المؤهلين، كما يجوز تلقي طلبات الاكتتاب على مرحلتين: الأولى للمستثمرين المؤهلين (بموجب نشرة اكتتاب أولية تحدد النطاق السعري للأسهم)، تليها المرحلة الثانية للمستثمرين الأفراد، وفي هذه الحالة يتم تحديد سعر السهم في ضوء ما تسفر عنه اكتتابات المستثمرين المؤهلين (بموجب نشرة اكتتاب نهائية تتضمن سعراً محدداً للسهم)، ويجب على الشركة المصدرة الإعلان عن هذا السعر قبل بدء فترة اكتتاب المستثمرين الأفراد ليتم اكتتابهم وفقاً له وعلى النحو المحدد في نشرة الاكتتاب.

ويسجل المستشار المالي استطلاعات آراء المستثمرين المؤهلين في السجل الخاص بأوامر الاكتتاب في الأسهم المطروحة، وتقوم جهات تلقي الاكتتاب، بتلقي طلبات الاكتتاب المقدمة من المستثمرين الأفراد. ويتم بناء سجل أوامر الاكتتاب من خلال طلبات الاكتتاب المقدمة من المستثمرين المؤهلين فقط. وتابعت الهيئة أنه في ضوء هذه الخطوات، تقوم الشركة بالتعاون مع المستشار المالي بتحديد سعر السهم، في نشرة الاكتتاب النهائية، وذلك بعد تحليل بيانات السجل الخاص بأوامر الاكتتاب في الأسهم المطروحة، ووفقاً لآلية التخصيص المفصح عنها بنشرة الاكتتاب، على أن يتم التخصيص للمستثمرين الأفراد وفقاً لأحكام قانون الشركات وبالسعر الذي تم التوصل إليه، ويجوز تخفيض السعر المحدد للمستثمرين الأفراد عن السعر المحدد للمستثمرين المؤهلين، وفقاً لما يتم الإفصاح عنه بنشرة الاكتتاب النهائية. كما يتم التخصيص للمستثمرين المؤهلين، وفقاً لمرئيات الشركة، وبما لا يتعارض مع نشرة الاكتتاب.

السعر الثابت

ووفقاً لـ«الأوراق المالية»، فإن سوق الإصدارات الأولية، يعرف كذلك أسلوبين آخرين للطرح، هما: «السعر الثابت»، والمزاد الهولندي.

وأوضحت أنه في حالة «السعر الثابت»، تحدد الشركة التي تبيع أسهمها للجمهور، السعر الذي ستبيع به أسهمها في الاكتتاب العام بشكل مسبق قبل طرح الأسهم، وذلك وفقاً للمشورة التي تقدمها للشركة، البنوك الاستثمارية والمستشارون الماليون للشركة، لأنسب سعر لبيع الأسهم. ويعلم المستثمرون مسبقاً بسعر السهم، ولكن يتم تحديد الطلب على الأسهم بعد إغلاق الإصدار. وأضافت أنه للاشتراك في هذا الاكتتاب، فإنه يجب على المستثمر دفع كامل سعر السهم عند تقديم طلب الاكتتاب، وفي حال لم يتم تخصيص أسهم بقيمة المبلغ المدفوع نتيجة ارتفاع كبير في الإقبال على هذا الاكتتاب، بحيث لا تكفي الأسهم المعروضة لاستيفاء الحجم الكامل لطلبات الشراء المقدمة، فإنه يتم رد المبالغ الإضافية المدفوعة إلى أصحابها من المستثمرين خلال مدة محددة بعد إغلاق مدة الاكتتاب.

المزاد الهولندي

أما المزاد الهولندي Dutch Auction، فسمّي بهذا الاسم، نسبة إلى المزادات الشهيرة التي كانت تنظم في القرن الـ17، وهو نظام مزاد علني يستخدم لتحديد سعر الأسهم في الطرح العام؛ إذ يقدم المستثمرون الراغبون في شراء أسهم الشركة، عروضهم أو عطاءاتهم بعدد الأسهم التي يرغبون في شرائها، وكذلك السعر الذي يرغبون في دفعه، وتجمع جميع العطاءات، ومن ثم يتم تحديد أفضل أو أعلى سعر يمكن بيع الطرح كاملاً عليه. ومثال ذلك، قد يقدم مستثمر عرضاً لشراء 1000 سهم بسعر 1.5 درهم للسهم، بينما يقدم مستثمر آخر عرضاً لشراء 500 سهم مقابل درهمين. وبعد جمع جميع العطاءات المقدمة من المستثمرين، يتم تخصيص الأسهم للمستثمرين الذين قدموا عروضهم بالترتيب من أعلى عروض الأسعار إلى أقلها، حتى يتم تخصيص جميع الأسهم المطروحة للبيع.

استراتيجية تطوير سوق رأس المال الإسلامي

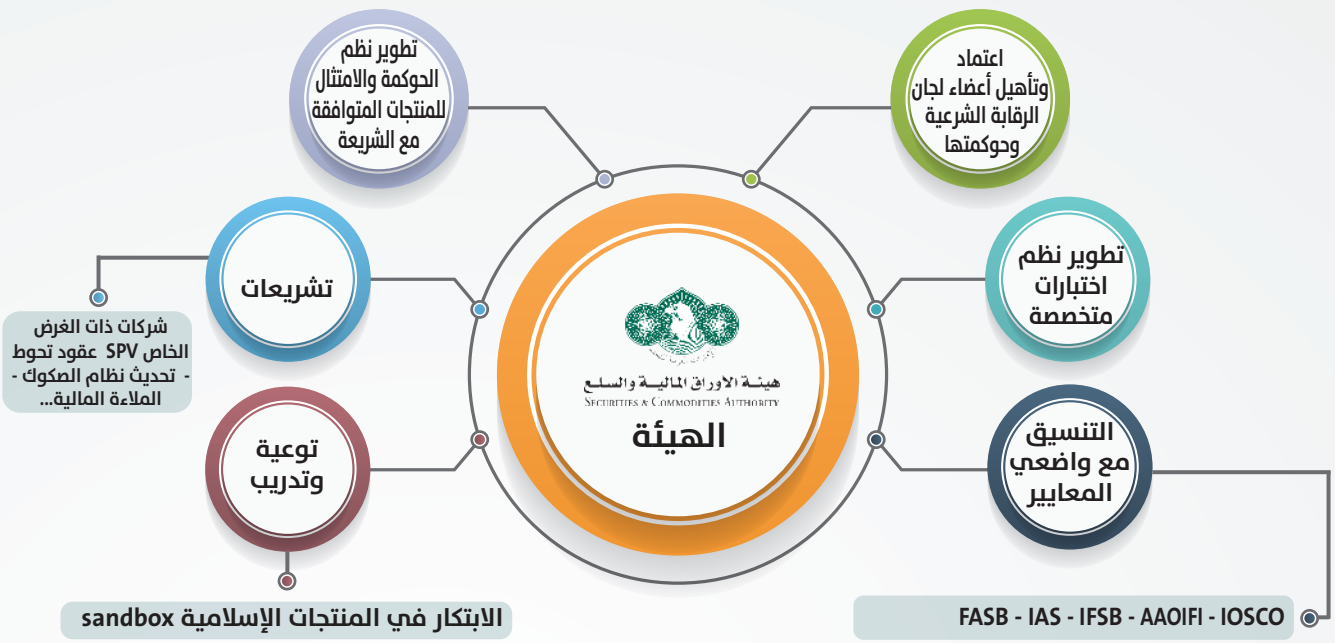

عزز معلوماتك.. تنمو استثماراتك..

المشروع الوطني لتوعية المستثمرين بالأسواق المالية

نافذتك على:

- آخر أخبار ومستجدات سوق الإمارات للأوراق المالية
- إحصائيات وبيانات الشركات المدرجة وشركات الوساطة
- القرارات والأنظمة المالية المحدثة

تصفح بوابة الهيئة الإلكترونية:

www.sca.gov.ae

مواقع الهيئة على شبكات التواصل الاجتماعي:

scauae sca.uae sca_uae sca_uae